# لطائف التفسير في كتاب (منار الهدى في بيان الوقف والابتداء) للإمام الأشموني

## نماذج مختارة من (سورتي البقرة وآل عمران)- دراسة موضوعية

***الزبير صالح الوصابي***
كلية التربية-عبس-جامعة حجة

***DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v5i3.393***

**الملخص**

تناول البحث موضـــوع لطائف التفســـير في كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشـموني؛ الذي له أهمية عظمى تنطلق أهميته من منطلقاتٍ ثلاثة: المنطلق الأول أن الكتاب مرجع مهم في بابه، مقرر في كثير من الجـامعات- ســـابقا- في قســـم القراءات، مثل الأزهر، المنطلق الثاني: أن المؤلف يكتنف حياته الغموض والجهل به عند كثير من الباحثين والدارسين حتى أن محققه الطرهوني اكتفى في ترجمة المؤلف الأشـموني بما ذكره صـاحب معجم المؤلفين، ولم يذكر سوى سطرين، فهذا حدا بـالبـاحث أن ينقب عن المؤلف وعن كتـابـه وأدواره العلميـة، المنطلق الثـالث: أن الكتـاب فيـه فوائد ودرر علمية ينبغي الاســـتفادة منه. واسـتخدم الباحث المنهج الاسـتقرائي التحليلي، ومن ثم فإن الباحث: ترجم للمؤلف بما اسـتطاع أن يصـل إليه، وبين أهمية الكتاب ومكانته العلمية. وقسم الباحث الموضوع ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: لطائف التفسير المتعلقة بالوقف والابتداء، مقتطفا خمس آيات من سورتي البقرة وآل عمران، متتبعا ما قاله الأشـموني وموضـحا ما غمض من هذه اللطائف ومؤيدا ما وضـح منها. المبحث الثاني: لطائف التفسـير المتعلقة بالوقف والابتداء، منقيا خمس آيات من ســـورتي البقرة وآل عمران، المبحث الثالث: لطائف التفســـير المتعلقة بالإعراب، باختيار خمس آيات أيضـا من سورتي البقرة وآل عمران. وختم البحث بالنتائج والتوصيات، خلص البحث إلى أن الكتاب تطرق إلى لطائف تفسيرية في القراءات، وأن الكتاب يحتوي لطائف تفسيرية في الوقف والابتداء، وأن الكتابَ يحتوي لطائف تفسيرية في الإعراب، كما استنتج الباحث أن المؤلف يعرض هذه اللطائف أحيانا في صـورة واضـحة ويبين اللطيفة بما لا مزيد عليه، وأحيانا يلمح ويصـرح في صـورة مقتضـبة، من أجل هذا أحب الباحث إظهار بعض هذه اللطائف ليتبين للقاري أهمية هذا الكتاب سـائلا المولى -عز وجل-أن يكون قد وفق الباحث في بحثه هذا وصلى الله وسلم على سيدنا محمد.

**مقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الله محمد –صلى الله عليه وسلم-، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فالقرآن الكريم معجزة الله الخالدة، وآيته المتجددة، وحجته البالغة، أذهل العربَ بجودة سبكه، وإحكام سرده، وقوة أسلوبه، ورصانة ألفاظه؛ فوقفوا حياله مندهشين، وعن معارضته عاجزين، وفي بديع بلاغته متحيرين، بل معترفين أنهم لم يسمعوا بمثله قط، حتى قال قائلهم: والله إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوةً، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدِقٌ، وما يقول هذا بشر. فإذا كان هذا شأن الكافرين به! فكيف يكون حال المؤمنين به!

لهذا كثرت البحوث والدراسات حول القرآن الكريم وإعجازه، وتنوعت المدارس، واختلفت وجهات النظر؛ وكلٌ يغوص في بحره، فمن مغترف للآلئه، ومن مغتنم لجواهره، ومن حائز على ألماسه، ومن متحسس للطائفه.

وبحرُ علمٍ، جميعُ الناسِ مغترفٌ ... منه، ونيلُ المعالي حظُّ مغترفِ (عبد الحق بن محمد المحاربي الاندلسي)، (الإحاطة في أخبار غرناطة 3/ 425)، وكان للمفسرينَ قدمُ السبقِ في الاهتمام به، فمنهم من تخصص في بيانِ إعجازه، ومنهم من انشغل ببيان التناسب في ألفاظه وجمله، ومنهم من أبدع في استخراج لطائفه ولمساته، ومن هؤلاء: الشيخ أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي، المتوفي سنة (1100ه)، في كتابه: (منار الهدى في بيان الوقف والابتدا)، ونظرا لأهمية الكتاب فقد رغب الباحث في دراسة اللمسات واللطائف التفسيرية فيه، مقتصرا على ذكر نماذج وأمثلة من خلال سورتي البقرة وآل عمران.

- مشكلة البحث: مشكلة البحث تتمثل في التساؤل الرئيس: ما مدى تعرض الأشموني للطائف التفسيرية في كتابه منار الهدى في الوقف والابتداء أثناء توجيهه الوقف والابتداء؟

**أسئلة البحث:** وتفرع عن السؤال السبق التساؤلات التالية:

1-ما مدى تعرض الأشموني للطائف التفسير المتعلقة بالقراءات؟

2-ما مدى تعرضه للطائف التفسير المتعلقة بالوقف والابتداء؟

3- ما مدى تعرضه للطائف التفسير المتعلقة بالإعراب؟

**أهداف البحث:** اختيار الباحث لهذا البحث يعود للأهداف الآتية:

- التعرف على كتاب منار الهدى بصورة دقيقة وعلمية، خاصةً أن الكتاب له صدى واسعٌ وأهميةٌ خاصةٌ، عندَ المتخصصين في الوقف والابتداء.

- التعريف بالمؤلفِ الأشموني حيثُ إنَّ ترجمتَهُ في كِتَابِ الأعلام للزركلي، وكتاب معجم المؤلفين لرضا كحالة، لا يتعدى سطرين في كُلٍ منهما، وعَلَمٌ مثله لا ينبغي أن يبقى غامِضاً، وإننا لم نجد له ترجمة عند من حقق الكتاب إلا ما نقله عن رضا كحَّالة أو الزركلي.

**أهمية البحث:** انطلاقا من قَاعِدةِ: "شرف العلم بشرف المعلوم"، فإن أهمته كبيرة لأن المعلوم هنا هو معنى كتابِ اللهِ واستخراج لطائفه ودقائقه من خلال كتاب منار الهدى في الوقف والابتداء، وهو من الكتب التي جعلت المعنى محورا لها، وفهم كتاب الله ميدانا لأبحاثها، وقد اختار الباحث هذا الكتاب لأنه كتاب جامع ومرجع ثر، وهو من أجل الكتب التي تخصصت في الوقف والابتداء، ويتضحُ ذلك بالآتي:

- رجوع علماءِ الفن إليه في مؤلفاتهم، وثناؤهم عليه، فلا نجد كتاباً معاصراً حولَ الوقف والابتداء إلا وذكر منار الهدى للأشموني.

- أنه كان يدرس في الأزهر، ضمن منهج الأزهر، كما ذكر ذلك محمد عبد المنعم خفاجي في كتابه: (الأزهر في ألف عام)، (خفاجي،1987م، 3/ 123)، ولا يدرس غالبا في الأزهر إلا أُمَّات الكتب المتخصصة في فنها، ثم اشتماله على أمور كثيرة منها أنه:

- شمل مَا سبقه من الكتبِ، وَرَبما يَرِدُّ عليها في بعضِ المواطنِ تصويباً وتقويماً، وهذا هو ما يبحث عنه طالب العلم.

- علل سبب الوقف وسبب منع الوقف، وهذا من أهم القضايا التي يحتاجها طالب العلم لفهم الوقف والابتداء.

- يشتمل على وجوه الإعراب والرسم، والقراءات المتعلقة بالوقف، وكثيرٍ من اللطائف التفسيرية.

- ربط الوقف بالإعراب وبالمعنى، وهذا من أهم المباحث التي يحتاجها معرب القرآن ومفسره.

- يشتمل -أيضا- على نِكَاتٍ بلاغيةٍ رائعةٍ، ولطائف تفسيرية، وغير ذلك من الأمور التي يصعب استقصاؤها في هذا البحث.

**أهمية البحث:** انطلاقا من قاعدة: "شرف العلم بشرف المعلوم"، فإن أهميته كبيرة لأن المعلوم هنا هو معنى كتابِ اللهِ واستخراج لطائفه ودقائقه من خلال كتاب منار الهدى في الوقف والابتداء، وهو من الكتب التي جعلت المعنى محورا لها، وفهم كتاب الله ميدانا لأبحاثها، وقد اختار الباحث هذا الكتاب لأنه كتاب جامع ومرجع ثر، وهو من أجل الكتب التي تخصصت في الوقف والابتداء.

**منهجية البحث:** اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، وذلك باختيارِ نماذجَ لكل جانبٍ من الجوانب التي سيتناولها البحث، وهي اللطائف التفسيرية المتعلقة باختلاف القراءات، والمتعلقة بالوقف والابتداء والمتعلقة بالوجوه الإعرابية.

من سورتي البقرة وآل عمران، حيث أذكر ما قاله الأشموني في ذلك ثم أوضح ما ذكره من لطيفة تفسيرية، وأحلل ما قاله أو أقارنه بمن سبقه أو لحقه من المفسرين، والاهتمام منصب على توضيح اللطائف التفسيرية التي ذكرت.

- من المنهجية التي اتبعتها ألا أترجم للأعلام الواردة في البحث لكثرة الأعلام المذكورة، ولأن البحث بحث ترقية قصير، وحتى لا يخرج البحث عن الهدفِ المقصودِ.

- أخذتُ خمسَ آياتٍ في كل مبحث من سورتي البقرة وآل عمران، ثلاث آيات من البقرة، وآيتين من آلِ عمران. عدا آية واحدة اشتركتا فيها السورتان، وهي قولُ الله تعالى:((كن فيكون)). حيث تكررة مرة في البقرة(117) وفي آل عمران(47، 59)، وأضفت آية من آل عمران أيضا؛ ليتسق العدد منهما.

- **خطة البحث**: يتكون البحث من تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. حيث يتكون البحث من التمهيد وفيه: (تعريفُ مصطلحاتِ البحث- التعريف بكتابِ منار الهدى- التعريفُ بمؤلف الكتاب).

المبحث الأول: اللطائف التفسيرية المتعلقة باختلاف القراءات.

المبحث الثاني: اللطائف التفسيرية المتعلقة بالوقف والابتداء.

المبحث الثالث: اللطائف التفسيرية المتعلقة بوجوه الإعراب.

الخاتمة وفيها: (أهم نتائج البحث-المقترحات والتوصيات)، وتم تذييل البحث بالمراجع والمصادر.

**أولا مصطلحاتُ البحثِ:**

**أولا- الوقف لغة:** عرفه الاشموني بقوله "الوقف لغة: الكفُّ عن الفعل والقول" (الأشموني،2008، 23/1) ولم أجده بهذا اللفظ في المعاجم اللغوية، بل قال ابن فارس: (وَقَفَ) الْوَاوُ وَالْقَافُ وَالْفَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَمَكُّثٍ فِي شَيْءٍ ثُمَّ يُقَاسُ عَلَيْهِ، (ابن فارس، 1979م، 6/ 135) قال المرتضى الزبيدي: (ووَقَفَ بالمَكانِ)، وَقْفاً، و (وُقُوفاً فَهُوَ) واقِفٌ: دامَ قائِماً، وَكَذَا (وَقَفَتِ الدَّابَّةُ) والوُقُوفُ: خِلافُ الجُلُوسِ، (تاج العروس ، 24/ 468).

واصطلاحًا: الوقف: قطعُ الصوتِ آخر الكلمة زمنًا ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها، والوقف والقطع والسكت بمعنى، وقيل: القطع عبارة عن قطعِ القراءةِ رأسًا، والسَّكتُ: عبارة عن قطع الصوت زمنًا ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس"،(الأشموني،2008، 23/1)، وعرفه البعض نقلا عن السابقين بقوله: "عبارة عن قطع الصوتِ على الكلمةِ زمناً يتنفَّسُ فيه عادةً بِنِيَّةِ القراءة لا بِنِيَّة الإعراض، وبعبارة أخرى: الوقف: قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زمانا يسيراً بتنفس مع نية استئناف القراءة"،(الهدهد،2008، 741/2).

-والقطعُ عرفه البعض، فقال هو: "عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء. وعرف السكت بقوله: عبارة عن قطع الصوت زمناً ما -هو دون زمن الوقف عادةً- من غير تنفُّسٍ"، (الضباع، 35).

- **المصطلحات المرادفة للوقف**: هناك ثلاثة مصطلحات يستخدمها أهل الفن تقوم مقام مصطلح الوقف هي: السكت، والقطع، والسكون. وهناك من يفرقون بينها فالسكت: هو قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس. فهو يختلف عن الوقف في الزمن والتنفس ومكان الورود، (هذا للتفريق بينه وبين الوقف). والقطعُ: هو قطعُ الصوتِ عن القراءةِ رأساً بنية استئنافِ القراءة. والسكون: هو أحد حالات الإعراب، لكنهم استخداموا الوقفَ للدلالةِ على السكونِ، مثل قولهم: ذهب متأخروا أئمتنا إلى تخصيص القلقلة بالوقف، فالوقفُ هنا معناه السكون، (الهدهد،2008، 749/2). وقد استخدم سيبويه الوقف بمعنى السكون، والسكونُ: عبارة عن ترك الحركة على الكلم المحركة وصلاً، (سيبويه،1998، 265/3).

**-تعريف الابتداء:** الابتداء لغة: (بَدَأَ) الْبَاءُ وَالدَّالُ وَالْهَمْزَةُ مِنِ افْتِتَاحِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: بَدَأْتُ بِالْأَمْرِ وَابْتَدَأْتُ، مِنَ الِابْتِدَاءِ، (مقاييس اللغة، 1/ 212)، وقال في اللسان: وبَدِيتُ بالشيءِ وبَدأْتُ: ابْتَدَأْتُ. وأَبْدَأْتُ بالأَمْرِ بَدْءاً ابْتَدأْتُ بِهِ. وبَدأْتُ الشيءَ: فَعَلْتُهُ ابْتِداءً، (لسان العرب 1/ 27). وقد يطلق على الابتداء (الِاسْتِئْنَافُ) وَ (الِائْتِنَافُ).

**الابتداء اصطلاحا:** هو الائتناف: والابتداءُ الحقيقي، وهو أول ما يظهر من المتكلم، وليس قبله شيء، ويكونُ عند بدء القراءة فقط، ويطلق-أيضا-على معاودةِ القراءة بعد وقفٍ، وعليه جرى عمل العلماء في تسمية (علم الوقف والابتداء)، حيث قدموا اسم (الوقف) على اسم (الابتداء)، لأن كلامهم في الوقف الناشئ عن الوصل، وفي الابتداء الناشئ عن الوقف وهو يستأنف بعده، ولذلك يُطلَق على الابتداء: (الائتناف)، وبذلك سمَّى أبو جعفر النحاس (ت:338هـ) كتابه (القطع والائتناف)، (الدوسري،2008، 11).

وقد قسم الأشموني الوقف ستة أقسامٍ هي:

- **الوقف التام:** هو الوقف على مالا يتصل ما بعده بما قبله لا لفظا ولا معنى، (الأشموني، 2008، 25/1).

- **الوقف الكافي:** هو الوقف على ما يتصل ما بعده بما قبله معنى لا لفظاً. وهو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، إلا أن له به تعلقاً ما من جهة المعنى، فهو منقطع لفظا متصل معنى، وسمي كافياً لاكتفائه واستغنائه عما بعده، واستغناء ما بعده عنه بأن لا يكون مقيدا له وعود الضمير على ما قبله لا يمنع من الوقف، وعلامته: أن يكونَ ما بعدَهُ مبتدأ أو فعلاً مستأنفا، أوْ مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ، أو كانَ ما بعدَهُ نفياً أو إنَّ المكسورة أو استفهاما أو بل، أو ألا المخففة، أو السين أو سوف لأنها للوعيد،

(الأشـموني، 2008، 26/1).. والتعلق اللفظي: أن يكون ما بعد الوقف متعلقا بما قبل الوقف من جهة الإعراب، (القاري،2012،251). والتعلق المعنوي: هو أن يكونَ تعلقُهُ من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقاتِ الإعراب، (المرعشي،2008، 255).

- **الوقفُ الحسنُ:** الوقفُ على مَا لا يتصلُ ما بعده بما قبله معنى ويتصل لفظا. أو هو ما يحسن الوقفُ عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، إذ كثيرا ما تكون آية تامة وهي متعلقة بما بعدها. ككونها استثناء والأخرى مستثنى منها، أو من حيث كون ما بعدها: نعتا أو بدلا أو حالا أو توكيدا،(الأشموني، 2008، 27/1).

- **الوقفُ الجائزُ**: هو ما يجوزُ الوقفُ عليه وتركه، نحو: (وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ) فإنَّ واو العطف تقتضي عدم الوقف، وتقديم المفعول على الفعل يقتضيْ الوقفُ؛ فإن التقدير ويوقنون بالآخرة؛ لأن الوقف عليه يفيد معنى، وعلامته أن يكون فاصلًا بين كلامين من متكلمين، وقد يكون الفصل من متكلم واحد كقوله: (لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ) الوقف جائز فلما لم يجبه أحد أجاب نفسه بقوله: (لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ). (الأشموني، 2008، 28/1).

- **الوقف القبيح:** وهو ما اشتد تعلقه بما قبله لفظًا ومعنى، ويكون بعضه أقبح من بعض، نحو: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي)، (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ)؛ فإنه يوهم غير ما أراده الله تعالى؛ فإنه يوهم وصفًا لا يليق بالباري سبحانه وتعالى، ويوهم أن الوعيد بالويل للفريقين، وهو لطائفة مذكورين بعده، ونحو: (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ)، يوهم إباحة ترك الصلاة بالكلية، فإن رجع ووصل الكلام بعضه ببعض غير معتقد لمعناه فلا إثم عليه، وإلَّا أثم مطلقًا وقف أم لا. ،(الأشموني، 2008، 28/1).

- **الوقف الأقبح:** فلا يخلو إما أن يكون الوقف والابتداء قبيحين، أو يكون الوقف حسنًا، والابتداء قبيحًا؛ فالأول كأن يقف بين القول والمقول، نحو: ( وَقَالَتِ الْيَهُودُ"، ثم يبتدئ: ( (عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ"، أو: ( وَقَالَتِ النَّصَارَى" ، ثم يبتدئ: ( الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ"، أو: ( وَقَالَتِ الْيَهُودُ"، ثم يبتدئ: ( يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ"، أو: ( لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا"، ثم يبتدئ: ( إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ"، وشبه ذلك من كل ما يوهم خلاف ما يعتقده المسلم، (الأشموني،2008، 29).

وهناك وقف آخر لم يذكره وهو الوقفُ اللازمُ (المطلق أو الواجب أو التام المقيد، أو البيان): "الوقف على كلمة لو وصلناها بما بعدها لأوهم وصلها معنى غير المراد" (العبد،د،ت، 200)، (الجرمي، 2001م، 334).

- **مراتبُ الوقفِ عندَ الأشموني**: ذكر الأشموني عدة مراتب،للوقف هي: تام وأتم، وكاف وأكفى، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح. وترتيبها على النحو الآتي:

1- فأعلاها الأتم، والتام، 2- الأكفى، والأحسن 3- الكافي والحسن، يتقاربان. 4- الأصلح (الجائز)، (الأشموني،2008م، 25/1).

- **مصطلح لطيفة**: لغة ورد في معجم المقاييس: (لَطَفَ) اللَّامُ وَالطَّاءُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى رِفْقٍ وَيَدُلُّ عَلَى صِغَرٍ فِي الشَّيْءِ. فَاللُّطْفُ: الرِّفْقُ فِي الْعَمَلِ؛ يُقَالُ: هُوَ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ، أَيْ رَءُوفٌ رفيق، (ابن فارس، 5/ 250)، وجاء في لسان العرب: اللَّطِيفُ مِنَ الأَجْرام وَالْكَلَامِ: مَا لَا خَفاء فِيهِ، واللَّطِيفُ مِنَ الْكَلَامِ: مَا غَمُض مَعْنَاهُ وخَفِي، (ابن منظور، 316/9).

**اصطلاحا:** اللطيفة كل إشارة دقيقة المعنى تلوح للفهم لا تسعها العبارة. (الجرجاني، 1405ه، 246).

- فاللطيفة التفسير: يقصد بها الباحث الكلام الذي فيه خفاء، ولكنه يشير إلى معنى عميق عند القارئ المتوسم أو معنى جلي عند أهل الاختصاص، غامض عند غير المتخصصين، فيتذوقه المتخصصون، وينالُه المتأملون، ولكنه قد يحرمه المارون بأفكارٍ شاردة وعقول ساهمة، لا تفهم إلا الواضح الناصع والظاهر ظهوراً جليا، ويخفى عليها، ما دق فهمه ولوح لأهل العلم به. والله أعلم.

- حدود الدراسة: الحدود الموضوعية للبحث تنحصر في كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للأشموني، ويحدد الموضوع في ما ذكره في سورتي البقرة وسورة آل عمران، محدد ذلك في ثلاثة مواضيع فحسب، هي: اللطائف التفسيرية المتعلقة بالقراءات القرآنية، واللطائف التفسيرية المتعلقة بالوقف والابتداء، واللطائف التفسيرية المتعلقة بالإعراب.

- **الدراسات السابقة:** الدراسات السابقة لم يجد الباحث بعد البحث والاطلاع أي دراسة أو أي بحث عن اللطائف التفسيرية عند الأشموني، رغم البحث في شبكة النت، والمواقع البحثية، وهناك دراسات عن الكتاب لكنها ليست في لطائف التفسير، بل في الوقف وعلاقته بالدلالات، وهناك دراسات لغوية ونحوية عن الكتاب ذكرتها تحت عنوان التعريف بالكتاب.

**ثانياً-التعريف بالمؤلف**: أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني:

1- **نسبه:** وردت ترجمته في كتاب معجم مؤلفات الوقف والابتداء: هو أحمد بن عبد الكريم، بن محمد بن عبد الكريم البقلي الأشموني المنوفي المصري المالكي أو الشافعي؛ والبقلي نسبة إلى زاوية البقلي التابعة لمركز (تلا) بمحافظة المنوفية، والأشموني نسبة إلى (أشمون جرجس) ويقال لها (أشموم الجريسات) وهي المعروفة الآن باسم مركز (أشمون)، قرية على النيل الغربي من المنوفية، وهو المقرئ المفسر النحوي اللغوي الفقيه الأصولي الصوفي، يظهر أنه ولد في زاوية بقلي حيث

كانت تعيش جدته، في القرن الحادي عشر (الهجري)، وكان يذهب إلى القاهرة بصحبة أبيه لزيارة قبر الإمامين الشافعي والليث بن سعد، ثم انتقل مع والده إلى أشمون أما جَدُّهُ (محمد) فكان يعمل مؤذناً للمسجد الإمام الشافعي، بالقاهرة، كان متزوجا ثلاث نساء واحدة في الشافعي وواحدة في (طولون)، وواحدة في زاوية البقلي، ولعلها جدته لأبيه، كان يقرأ في كل يوم ختمة ويعمل في الحياكة، ويقرئ أولاد الصنجق، ولم يكن يذهب إليهم بل هم يأتون إليه، خوفا من أن يكون ممن ركن إلى الذين ظلموا، (حديد، 2016، 11055).

2- **أشهر مشايخه**: أشهر مشايخه هو: شيخ الجامع الأزهر شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي(1010-1101ه)، ويقال الخراشي البحيري ثم القاهري، المصري المالكي، الفقيه الأصولي العقائدي النحوي المنطقي الشهير نسبه ونسب عصبته إلى (أولاد أو آل صباح الخير) أول من تولى مشيخة الأزهر بصفة رسمية، (حديد، 2016، 1055).

**3- مؤلفاته:** رغم مكنته العلمية لم يُعرف من مؤلفاته إلا كتابان، هما: الأول: القول المتين في بيان أمور الدين؛ وهو رسالة صغيرة في العقائد وأصول الدين. والكتاب الثاني: منار الهدى في الوقف والابتداء، وهو هذا الذي بحثنا فيه، (حديد،2016، 1056).

4- **وفاته:** لم أجد نصاً ممن تكلم عنه أو ترجم له، ولكنه ذكر في أحد كتبه أنه نقل عن شيخه الخرشي عام(1087ه) وشخه عبد الله الخرشي توفي عام(1101ه) ولعله تأخر عن وفات شيخه هذا، وبناء عليه يرى صاحب معجم كتب القراءات أنه توفي في العقد الأول من القرن الثاني عشر الهجري. (حديد، 2016، 1062).

**ثالثاً: التعريف بكتاب منار الهدى في الوقف والابتداء:**

كتاب منار الهدى في الوقف والابتداء للأشموني، كتاب حاول مؤلفه- رحمه الله- أن يستوعب ما كتب قبله فهو موسوعة علمية شاملة للوقف والابتداء في القرآنِ الكريمِ، لا يستغني عنها طالب علم، خاصة المواطن والأماكن التي ذكر بعض من سبقه من العلماء أنه وقفٌ، وليسَ بوقفٍ، والعكس حين يكون الموضع موضع وقف، ويقول من سبقه أنه ليس بوقف، فيرد عليه، وغالبا يرد ويوضح؛ والمعنى هو مناط الحكم لديه، ثم يوضح وجوه الأعراب حسب الوقف، فالمعنى إن كان صحيحاً فالوقف صحيح أو جائز أو صالح، وإن كان الوقف يغير المعنى، فالوقف ممنوع أو قبيح أو غير جائز. والتعلق اللفظي (الإعرابي) يحدد نوع الوقفِ أ مِن نوع الكافي أو التام أو غيره.

**تأثره بالكتبِ السابقةِ له، الكتب التي سبقته كثيرة، ذكرها (المحيميد،2016 ، 29-45)**، منها: إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري(328ه)، (الأشموني،2008، 1/13،23،30)، وقد ذكره في أكثر من عشرين موضعا، والقطع والائتناف، للنحاس(338ه)( الأشموني،2008، 2/212) ، وكتابا أبي عمرو الداني(444ه): المكتفى والمقنع، (الأشموني،2008، 1/57) ؛ وكتاب المرشد لأبي محمد الحسن بن علي العماني(ت: بعد 465ه)،(الأشموني، 2008، 1/56)، وكتاب علل الوقوف(الوقوف الكبير) للسجاوندي (560ه)، (الأشموني،2008، 1/84) ، وكتاب الهادي لأبي العلاء الهمذاني(596ه)، (الأشموني، 2008 ، 1/29) ، وجمالُ القراءِ للسَّخاوي(643ه)، (الأشموني، 2008، 1/23)، والاقتداء أو الاهتداء في الوقف والابتداء للنكزاوي ، (الأشموني، 2008،1/30 ) وقد ذكره بالاسم في 43موضعا، وكتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري(833ه)، (الأشموني، 2008، 1/37)، وكتاب الاتقان للسيوطي(911ه)، (الأشموني، 2008 ، 1/117)، والمقصد مختصر المرشد للشيخ زكريا الأنصاري(926ه)، (الأشموني، 2008 ، 1/ 24). ثم كتب التفسير وأهمها كتاب البحر المحيط لأبي حيان(745ه)، (الأشموني، 2008، 1/108)، وكتاب الدر المصون للسمين الحلبي تلميذ أبي حيان(756ه)، (الأشموني،2008، 1/77) وقد نقل عنه كثيرا، وغيرها كثير.

قد يتفق معهم وقد يختلف فيناقش ويوضح ويعلل، وهذا دليل على قوة اجتهاده وملكته اللغوية وكفايته العلمية.

- **الدراسات التي أقيمت حوله**: قامت دراسات عديدة حول الكتاب من جوانب متعددة، ومن تلك الدراسات العلمية **أربع دراسات مع تحقيق الكتاب كاملا موزعا عليهم جميعا لنيل درجة الماجستير، وكانت في جامعة البعث، كليةُ اللغةِ العربيةِ، بحمص سوريا، وقد قام بها أربعة**:

- غَيثُ عبدو زرزور: تحقيق منار الهدى من الفاتحة إلى سورة النساء: دراسة منهجه وقيمته العلمية ومصادره، ثم دراسة ظواهر الكتاب النحوية ولصرفية واللغوية والإملائية.

- نجم محمد العسكر: تحقيق منار الهدى من سورة المائدة إلى سورة الإسراء: دراسة منهجه وقيمته العلمية ومصادره، ثم دراسة ظواهر الكتاب النحوية ولصرفية واللغوية والإملائية.

- حسان نبهان الدكر: تحقيق منار الهدى من أول سورة الكهف إلى نهاية الصافات: دراسة منهجه وقيمته العلمية ومصادره، ثم دراسة ظواهر الكتاب النحوية ولصرفية واللغوية والإملائية.

- لبنى فرزت ملحم: تحقيق منار الهدى من سورة ص إلى سورة الناس: دراسة منهجه وقيمته العلمية ومصادره، ثم دراسة ظواهر الكتاب النحوية ولصرفية واللغوية والإملائية. (ينظر: حديد، 2016، 1057).

- **بعضُ الدراساتِ حول الكتاب من النواحي اللغوية:**

لا شك أن كتاباً جامعاً مثل منار الهدى ينال اهتماما أكاديميا كبيرا لن يدعه الباحثون، لذلك كتبت عنه عدد من الدراسات اللغوية التي تخصصت في كتاب منار الهدى، وهي كالتالي:

- أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني: دراسة تطبيقية على سورة البقرة من خلال كتاب (منار الهدى في بيان الوقف والابتداء) للأشموني، للدكتور/ علاء علي الحمزاوي. جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم اللغة العربية.

- الاعتراضات النحوية في كتاب: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد عبد الكريم الأشموني؛ للباحث/ رضا عبد المجيد السيد فرج عزام، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنصورة، 2005م.

- التوجيه النحوي(اللغوي) للوقف والابتداء بين ابن الأنباري والداني والأشموني، دراسة: مقارنة أو وصفية مقارنة، للدكتور/ بشير علي حامد خليل، ينظر:(حديد، 2016، 1063).

- التوجيهات النحوية وأثرها في الوقف والابتداء، في كتاب الأشموني (منار الهدى في الوقف والابتداء)، للباحثة/ منى علي فرج عبد القادر، ينظر:(حديد، 2016، 1063).

- المعيار النحوي عند الأشموني، من خلال كتابه منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للدكتور/ عبد الرحمن حسين قاسم محمد، جامعة الملك عبد العزيز، عام النشر، 2014م.

- **اختصارات الكتاب**، اختصره عدد من العلماء منهم:

- الشيخ عبد الله بن مسعود الفاسي المغربي المصري المالكي (ت بعد: 1147ه) وسماه: وابل الندى من المختصر من منار الهدى في الوقف والابتداء، ((حديد، 2016، 1063).

- اختصر هذا المختصر: حسين الجوهري المصري، السردي، من علماء القرن الرابع عشر، وسماه: تحفة من أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء، (حديد، 2016، 1063)

- اختصره أيضا: الشيخ محمد قادر خال مرزا الأنديجاني، الفرغاني الأزبكستاني ثم الأفغاني الحجازي (ت: 1416ه) وسماه: (إتحاف الفضلاء مختصر منار الهدى في الوقف والابتداء)، (الأزوري، 1423ه، 38/1).

**المبحث الأولُ: اللطائفُ التفسيريةُ المتعلقةُ باخْتِلافِ القراءاتِ:**

- من الأمورِ التي التزمها الأشموني أنه لا يمرُّ بوقفٍ له علاقة بالقراءات إلا بين نوعَ الوقفِ على القراءتينِ، في جميع القرآن، وهذا من الأمور التي يحتاجها المفسر لكتاب الله، خاصة توضيحه وربطه بين نوع القراءة وكيفيتها وبين معناها المترتب على ذلك الوقف غالبا. ولكي يتضح الأمر نذكر نماذج ليتضح للقارئ ما سقناه على النحو التالي:

**النموذج الأول:** قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ البقرة: ٧ **أوجه القراءات**: كلمة(غشاوة تقرأ بالرفع وتقرأ بالنصب، قال الأشموني: "قرأ (عاصم، وأبو رجاء العطاردي)، (غِشَاوَةً) ، بالنصبِ، ووجه هذه القراءة: النصب بفعل مضمر، أي: وجعل على أبصارهم غشاوة، فلا يرون الحق( الأشموني، 2008، 59/1).

**توجيه الأشموني للقراءة**: "حذف الفعل؛ لأنَّ ما قبله يدل عليه، كقوله:

يَا ليتَ زَوجَكِ قَد غَدا ... مُتَقَلِّدًا سَيفًا وَرُمحا، (عبد الله بن الزبعرى، شراب، 2007م، 251/1)

أي: وحاملًا رمحًا؛ لأنَّ التقليد لا يقع على الرمح، كما أنَّ الختم لا يقع على العين. وعلى هذا يسوغ الوقف على (سمعهم).

-أو على إسقاط حرفِ الجرِّ، ويكون (وعلى أبصارهم) مَعْطُوفًا على ما قبلَه، أَيْ: ختمَ اللهُ علَى قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوةٍ، فلما حذف حرف الجر وصل الفعل إليه، فانتصب كقوله:

تَمُرونَ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إذًا حَرَامُ، جرير، (المبرد،1، 33/1997)

أيْ: تمرون بالديارِ، وقال الفراء: أنشدني بعض بني أسد يصف فرسه:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ... حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَة عَيْنَاهَا (ورد بلا نسبة، العيني،3/ 101)

فعلى هذا لا يوقفُ على سمعهم؛ لتعلق آخر الكلام بأوله، وقال آخر:

إذا ما الغانياتُ برزنَ يومًا ... وزجّجنَ الحواجبَ والعيونَا، (الراعي النميري، ديوانه،269)

والعيونُ لا تُزَجَّجُ، وإنما تُكَحَّل، أراد: وكَحَّلْنَ العيون، فجواز إضمار الفعل الثاني، وإعماله مع الإضمار في الأبيات المذكورة؛ لدلالة الفعل الأول عليه، (غِشَاوَةٌ): حسن؛ سواء قُرِئ: (غشاوةٌ) بالرفع، أو (غشاوةً)بالنصب. (عَظِيمٌ): تام؛ لأنه آخر قصة الكفار"، (الأشموني، 2008، 1/ 59).

**اللطيفة التفسيرية هنا هي**: في المعنى على قراءة النصب: التخريج الأول بتقدير فعل (جعل)، وهنا نقف على كلمة سمعهم، والختم يكون على القلوب والسمع فقط.

**التخريج الثاني**: قدرنا حرف الجر محذوفا فيكون الوقف على سمعهم ليس بوقف، والختم يكونُ على القلبِ والسمعِ والأبصارِ والختم يكونُ بغشاوة عليها كلها. وقد وجهها آخرون توجيها

بلاغيا، فالباقلاني يقول: عن قراءة النصـب، هذا يسـمى عند البلاغيين بالحذف الذي يكون وجها من أوجه البلاغة، لأنه يفهم منه المعنى، فالحذف يفيدُ الاختصار، ولا يخل بالمعنى، وقد ذكر ذلك الباقلاني:" وقد يحذفُ ويختصرُ بأن يوقع على شيئين وهو لأحدهما ولا يذكرُ فعل الآخر، ويقام فعلُ أحدِهما مقامَ ما ذكرَ معه على وجه الإيجاز والاختصار، ويضمرُ في الكلام ما كان يجب أن يذكرَ ويُظهر" (الباقلاني، 2001، 576/2).

وقال باحث معاصر في مثل هذا التركيب، وذكر البيت السابق وزججنا الحواجب والعيونا: أما السبب (في الحذف)، فإيجاز مع تكثير المعنى. ولإخراج المعمولين المختلفي العامل مخرج المعمولين لمعمول واحد ...؛ والواو ليست عاطفة مفرداً على مفرد. بل جملة على جملة "(المطعني، 1992، 26/1)، وهذه هي اللطيفة التفسيرية ألمح إليها الأشموني ولم يصرح بها كعادته.

- **اللطيفة الثانية**، لم يتطرق إليها الأشموني: فهو لم يوجه قراءة الرفع فلم يبين المعنى وهو ينبني على اسمية الجملة، فاسمية الجملة تدل على الدوام، فكأن الغشاوة مستمرة دائمة، وينبني أيضا على التنوين، والتنوين يقصد به التنوع أي نوع الغشاوة، فهي نوع خاص يحجب البصيرة، وقد يقصدُ به التعظيمُ، أي غشاوةٌ عظيمةٌ، لأنها تحجبُ أبصارَهم حجبًا تامًّا، وتحول دون إدراكها الأدلة على معرفة الله تعالى (ابن حمزة العلوي، يحيى، 1423ه، 3/ 144).

**النموذج الثاني** في قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ البقرة:117). **أوجه القراءة**: تقرأ كلمة (يكون) بالرفع وبالجزم). القراءتان هنا هما قراءةُ الجمهورِ برفعِ الفعلِ (يكونُ)، وقراءة النصب قراءة بن عامر، (ابن زنجلة، د،ت، 111).

**توجيه الأشموني**: قال الأشموني: "(كُنْ) جائز، إن رفعَ (فيكونُ) خبر مبتدأ محذوف تقديره: فهو، ليس بوقف لمن نصب (فيكون)؛ على جواب الأمر، أو عطفًا على (يقول)؛ فعلى هذين الوجهين لا يوقف على (كن)؛ لتعلق ما بعده به من حيث كونه جوابًا له، (فَيَكُونُ) تام على القراءتين"(الأشموني، 2008، 85/1).

وقد تكلم بعضُ النُّحاةِ على قراءةِ ابنِ عامرٍ وبعضُ موجهي القراءاتِ تكلموا عنها وردها بعضهم، ولا شَكَّ أن ابنَ عامرٍ أصح من كل من انتقده أو تكلم فيه، حيث نلحظ الأشموني يتعامل مع القراءة على الصحة دون تعريضٍ بها أو بصاحبها، بل وجه الوقف حسب كل قراءة، وخرج قراءة ابن عامر على تخريجين: الأول: أن الفاء هي السببية التي ينصب بعدها الفعل المضارع بعده بأن مضمرة كما هو معروف في النحو، الثاني عطف على (أن يقولَ) المنصوب.

**اللطيفة التفسيرية**: هو يلمح ولا يصرح غالبا، ولكن لو راجعنا الآيات التي فيها هذا التركيب (كُنْ فيكونُ) نجده في ثمانية مواضع من القرآن الكريم، وقد لحن قراءةَ النصبِ (قراءة ابن عامر) كل من المبرد وابن مجاهد والسيرافي والفارسي وغيرهم، (السيف، 2009، 1119)، والآيات هي:

قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ البقرة: 117 ، وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ آل عمران: 47 وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ النحل40وفي قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٖۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ مريم:35 وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ يس: ٨٢

وفي قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ غافر: 68

- **وهاتان الأيتان:** قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ آل عمران59، وقوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾ الأنعام: 73. فقرئتا بالرفع فقط.

ونلاحظ في كل هذه الآيات أن ابن عامر قرأها بالنصبِ عدا آيةِ آل عمران، وآية الأنعام، وعند التأمل في هاتين الآيتين، نلاحظ أن الأولى التي في آلِ عمرانَ الآية(59)) : تتكلم عن أن عيسى مثل آدم، والثانية في الأنعامِ وهي الآية رقم(73): تتكلم عن قدرة الله وعظمتها وسرعة الاستجابة، وتتكلم عن يوم القيامة، لذلك في هاتين الآيتين قرأهما الجميع بالرفع فقط، والسبب أن النصب يدل على السبب، فالفاء سببية فهي تدل على أن كل شيء يمضي وَفق سُننٍ وأسبابٍ وضعها الله فيها؛ لذلك ناسبتْ القراءتان الآيات الأخرى، أما هاتانِ الآيتانِ(آل

عمران59، والانعام73) فليس فيهما ذلك بل فيهما الاستجابة السريعة مع خرقِ الأسبابِ والقوانينِ التي وضعها اللهُ، فَعِيْسَى خلقه الله بطريقة هِيَ خَرقٌ لنظامِ خلقِ الإنسان، حيث خُلِق دونَ وجودِ أب، لذلك قال الله له كن فكان، دون وجود الأسباب والسنن المعروفة من الزواج ووجود أب، وحينما تكلم الله عن السنة العامة في الآية(47) من آل عمران جاءت بالقراءتين لأنها تتكلم عن السنة العامة(إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون)، رغم ذكر عيسى لكن الكلام فيها ليس عن عيسى بل عن السنة العامة إنما أمره إذا قضى أمرا أن يقول له كن، فيكون ذلك الأمر، ثم حين تكلم عن يومِ القيامة، جاءت بالرفع فقط، لأن يوم القيامة ليس فيه فجرٌ وضحى وظهيرة بل هو يوم استثنائي لا يوجد له سنن سابقة له، بل هو يوم فريد عجيب، فناسبَ فيه قراءةُ الرفع فقط. والذي لفت نظر الباحث أن الأشموني قَبِلَ قراءةَ ابنِ عامرٍ التي هِيَ النصبُ (فيكونَ: فأنْ يكونَ)، بل وخرجها التخريج اللائق بها، وخرج قراءةَ الرفع على الاستئناف فهو يكون.

نخلص إلى أن قراءة الرفع تدل على الاستجابة الفورية لأمر الله والسرعة، وقراءة النصب تدل على الأسباب فإن هذه المخلوقات كانت بأمر الله ووفق أسبابٍ وسننٍ وضعها، فما أحسنَ اجتماع هاتين الدلالتين: الامتثال السريع والسنية!!

**النموذج الثالث: في قوله تعالى:** ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ (البقرة:282)

**أوجه القراءات:** القراءة في كلمةِ (أنْ تضلَّ) وكلمة (فتذكر): ولتوضيح القراءات قال ابن مجاهد: " وَاخْتَلَفُوا فِي كسر الْألف وَفتحهَا من قَوْله: ((أَن تضل إِحْدَاهمَا))، وَرفع الرَّاء ونصبها من قَوْله: ((فَتذكر))، فَقَرَأَ حَمْزَة وَحده: ((إِنْ تَضِلَّ)) بِكَسْر الْألف، (فَتذكِّرُ) بتَشْديد الْكَاف وَرفع الرَّاء، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (أَن تضلَّ) بِفَتْح الْألف (فَتذكر) مَنْصُوبَة الرَّاء، غير أَن ابْن كثير وَأَبا عَمْرو قرءا: (فَتُذْكِرَ) خَفِيفَة مَنْصُوبَة الرَّاء"(ابن مجاهد، 1400ه، 193).

**توجيه الأشموني:** وقد وجهها الأشموني على النحو الآتي: "قراءة حمزة: (**إن** تضل)، والتخريجُ: إن: شرطية، وجوابها فتُذَكِّرُ: بشدِّ الكاف ورفع الراء؛ ورفعُ الراء استئنافٌ على إضمار مبتدأ: فهي تذكر، وهنا وَقْفٌ"- فالأشموني يرى أن جوابَ الشرط جملةٌ- أما قراءة الباقين: (**أن** تضلَّ): فالتخريج على أنها مصدرية، لتعلقها بما قبلها، والمتعلق به على ثلاثة تقديرات:

أ- المتعلق به فعل مقدر: فإن لم يكونا رجلين (فاستشهدوا) رجلاً وامرأتين؛ لأن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى.

ب- المتعلق به فعل مضمر مضارع: فإن لم يكونا رجلين(فليشهدْ) رجل وامرأتان؛ لأن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى.

ج- المتعلق به خبر المبتدأ الجملة الفعلية في قوله: فرجل وامرأتان (يشهدونَ)، لأنْ تضلَّ إحْداهما فتذكر إحداهما الأخرى. فلا يحسن الوقف على الشهداء، لتعلق أن بما قبلها، وأن وما في حيزها في محل نصبٍ، أو في محل جر بعد حذف حرف الجر"(الأشموني، 2008، 122/1).

**اللطائف التفسيرية:** وهذه التوجيهات هي لطائف تفسيرية، لأنها تحمل معان ودلائل معنوية.

ولتوضيح الأمر: فإن هذا التركيبُ (أن تضل) اختلف فيه النحاة من البصريين والكوفيين؛ فما ذكره الأشموني يتوافق ورأي سيبويه من تقدير اللام قبل (أن)، وهي اللطيفة التفسيرية، ولتوضيحها، قال سيبويه: "ومثل ذلك قولك: إنما انقطعَ إليكَ أن تكرمَهُ، أيْ: لأنْ تكرمه. ومثلُ ذلكَ قولكَ: لا تفعلْ كذا وكذا أن يصيبكَ أمرٌ تكرهه، كأنه قال: لأن يصيبك أو من أجل أن يصيبك. وقال عز وجل: (أن تضلَّ إحداهما)" (سيبويه، 1988، 154/3). وفي موضع آخر بين ذلك، فقال: "فإن قال إنسانٌ: كيف جاز أن تقول: أن تضل ولم يعد هذا للضَّلالِ وللالتباسِ؟ فإنما ذكر أن تَضِلَّ لأنه سبب الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائط فأدعمه، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه" (سيبويه،1988 53/3). وقال ابن هشام الأنصاري: "وَالصَّوَاب أَنَّهَا مَصْدَرِيَّة وَالْأَصْل كَرَاهِيَة أَن تضلوا مخافة أَن تشتمونا وَهُوَ قَول الْبَصرِيين وَقيل هُوَ على إضْمَار لَام قبلَ أَن وَلَا بعْدهَا وَفِيه تعسف" (ابن هشام، 1985، 55). وما قاله ابن هشام أن مذهب البصريين هو كراهة أن تضلوا هذا كلام السيرافي (السيرافي، 1974، 90/2) ، والكوفيون يرون أن التقدير: (لئلا تضلوا) وهو ما ضعفه ابن هشام. قال السمين الحلبي- تلميذ أبي حيان-: "الرد على تقدير: (مخافة) أن تضل: وهذا صحيحٌ لو اقتُصِر عليه مِنْ غيرِ أَنْ يُعْطَفَ عليه قولُه" فَتُذَكِّرَ "لأنه كان التقديرُ: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين (مخافةَ) أَنْ تضلَّ إحداهما، ولكنَّ عَطْفَ قوله:" فتذكِّرَ "يُفْسِده، إذ يَصِيرُ التقديرُ: مخافةَ أَنْ تذكر إحداهما الأخرى، وإذكارُ إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه، بل هو المقصودُ، قال أبو جعفر:" سمعتُ عليَّ بن سليمان يَحْكي عن أبي العباس أن التقديرَ كراهةَ أَنْ تَضِلَّ "قال أبو جعفر:" وهو غلطٌ إذ يصيرُ المعنى: كراهةَ أَنْ تُذَكِّر إحداهُما الأخرى، (السمين، د،ت، 661/2).

**رأي الفراء:** وذهب الفراء إلى أغربَ مِنْ هذا كلِّه فَزَعَمَ أَنَّ تقديرَ الآيةِ الكريمة: (كَيْ تذكِّرَ إحْدَاهما الأخرى إنْ ضَلَّتْ) فلَمَا قُدِّم الجزاءُ اتصلَ بما قبلَه ففُتِحَتْ ( أَنْ ) ، قال ومثلُه من الكلامِ: "إنه ليعجبُني أَنْ يسْألَ السَّائلُ فيُعْطى" معناه: إنه ليعجبني أَن يُعْطَى

السـائلُ إن سَـأَلَ؛ لأنه إنما يُعْجِبُ الإعطاءُ لا السـؤالُ، فلمَّا قَدَّموا السؤالَ على العَطِيَّة أصحبوه أَنْ المفتوحة لينكشِفَ المعنى، فعنده (أنْ) في ( أَنْ تَضِـلَّ) للجزاءِ، إلاَّ أنه قُدِّم وفُتِح وأصـلُه التأخيرُ"، (السمين، د،ت، 662/2).

**الرَّدُّ على الفراءِ**: وقالَ أبو علي الفَارِسِـي شـيخ ابن جني: "ما ذَكَرَه الفراء دعوى لا دلالـةَ عليها والقِياسُ يُفْسِـدُها، ألا ترى أنَّا نَجِدُ الحرفَ العـاملَ إذا تغيَّرت حركتُه لم يُوْجِبْ ذلك تغيُّراً في عَمِلِهِ ولا معناه، وذلك ما رواه أبو الحسن من فتحِ اللامِ الجارَّةِ مع المُظْهَرِ عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، فكما أنَّ هذه اللامَ لَمَّا فُتِحَتْ لم يتغيَّر من عملها ومعناها شـيءٌ، كذلك (إنْ) الجزائيةُ ينبغي إذا فُتِحَتْ ألاَّ يتغيَّر عملها ولا معناها، ومِمَّا يُبْعِدُه أيضـاً أنَّا نجدُ الحرفَ العـاملَ لا يتغيَّر عملُه بالتقديمِ ولا بالتأخيرِ، ألا ترى لقولِك: (مررتُ بزيـدٍ) ثم تقول: (بزيـد مررت) فلم يتغيَّر عملُ البَاءِ بتقديمها من تأخيرٍ" (السمين، د،ت، 662).

- **أما كلمةُ (فتذكر) ففيها ثلاثُ قراءاتٍ:**

**أولا وثـانيـا: القراءات وتوجيـه كـل قراءة**: الأولى: قرأ حمزةُ: فتذكِّرُ: بتشـديدِ الكافِ ورفعِ الرَّاءِ(ابن مجاهد، 1400ه، 193): وتوجيهها كما سبق: فهي تذكر الأخرى.

**الثانية**: قرأ ابن كثير وَأَبو عَمْرو: (فَتُذْكِرَ) خَفِيفَة الكاف مَنْصُـوبَة الرَّاء: وتوجيهها: عند الأشموني: نقلا عن السمين أي تجعلها في قوة الذَّكَرِ في الشهادة، وهو ما نُسب لأبي عمرو.

**الثالثة:** قرأ الباقون: فتذكِّرَ: مشـددة الكاف منصـوبة الراء: جَعَلْتُه ذاكراً للشـيءِ بعدَ نِسْيانِه، فإنَّ المرادَ بالضـلالِ هنا النسيانُ كقولِه تعالى: (فَعَلْتُهَآ إِذاً وَأَنَاْ مِنَ الضـالين) (الشـعراء: 20) وأنشـدوا للفرزدق:

- ولقد ضَـلَلْتَ أباكَ يَدْعُو دارِماً ... كضـلالِ مُلتمسٍ طريقَ وِبارِ،

((أبو عبيدة، 1998م، 502/2).

**ثـالثـاً: اللطيفة التفسـيرية**: في كلمة(فتذكر): في قراءة التخفيف خاصة: حيث حلها على معنى تجعلها في قوة الذكر.

وفي القراءة كلام كثير، ففي الدر المصـون نجد أنه جعل الهمزةُ في "أَذْكَرْتُـه" للنقلِ والتعديةِ، والفِعْلُ قبلَها مُتعدٍّ لواحدٍ، فلا بُدَّ من آخرَ، وليسَ في الآيـة إلا مفعولٌ واحـدٌ فلا بُـدَّ من اعتقـادِ حـذفِ الثاني، والتقديرُ فَتُذْكِرَ إحداهما الأخرى الشـهـادةَ بعد نِسْـيانِها إن نَسِيَتْهَا، وهذا التفسيرُ هو المشهورُ"، (السمين، 2/ 662).

وقد رد السـمين الحلبي على أبي عمرو بن العلاء، فقال: " وقد شَذَّ بعضُهم فقال: "معنى فَتُذْكِرَ إحداهما الأخرى أي: فتجعلَها ذَكَراً، أي: تُصَـيِّرُ حكمَها حكمَ الذَّكَرِ في قَبولِ الشـهـادةِ. وروى الأصـمعي عن أبي عمرو بن العلاء قـال: ( فَتُـذَكِّر إحـداهمـا الأخرى بالتشـديدِ) فهو من طريقِ التذكير بعد النسيان، تقول لها: هل تَذْكُرين إذ شَـهِـدْنا كذا يومَ كذا في مكان كذا على فلانٍ أو فلانـة، ومَنْ قرأ "فَتُذْكِرَ" بـالتخفيف فقـال: إذا شَـهِـدَتِ المرأةُ ثم جاءَتِ الأخرى فَشَـهِدَتْ معها، فقد أَذْكَرَتْها لقيامِهما مقامَ ذَكَر، ولم يَرْتَضِ هـذا من أبي عمرو المفسـرون وأهلُ اللسـان، بـل لم يُصَحِّحوا روايةَ ذلك عنه لمعرفتِهم بمكانتِه من العلمِ، ورَدُّوه على قائلِه من وجوهٍ منها: أنَّ الفصـاحةَ تقتضـي مقابلةَ الضـلالِ المرادِ به النسـيانُ بالإذكار والتذكيرِ، ولا تناسُـبَ في المقابلةِ بالمعنى المنقولِ عنه. ومنها: أنَّ النِّسـاءَ لو بَلَغْنَ ما بلغْنَ من العَدَدِ لا بد معهنَّ مِنْ رجلٍ يَشْهَدُ معهم، فلو كان ذلك المعنى صحيحاً لذكَّرَتْها بنفسِها من غيرِ انضمامِ رجلٍ، هكذا ذَكَروا، وينبغي أَنْ يكونَ ذلك فيما يُقْبَلُ فيه الرجلُ مع المرأتينِ، وإلاَّ فقد نَجِدُ النسـاءَ يَتَمَحَّضْـنَ في شـهاداتٍ من غيرِ انضمامِ رجلٍ إليهنَّ، ومنها: أنها لو صَيَّرَتْها ذَكَراً لكان ينبغي أَنْ يكونَ ذلك في سـائرِ الأحكامِ، ولا يُقْتَصـرُ به على ما فيه... وفيه نظرٌ أيضـاً، إذ هو مشـتركُ الإلزامِ؛ لأنه يُقال: وكذا إذا فَسَّـرْتموه بالتذكير بعد النسـيانِ لم يَعُمَّ الأحكامَ كلَّها، فما أُجيب به فهو جوابُهم أيضـاً. وأمَّا نصـبُ الراءِ فنسـقٌ على (أَنْ تَضِـلَّ) لأنَّهما يَقْرأان: (أَنْ تَضِـلَّ) بأَنْ الناصـبة، وقرأ الباقون بتشـديدِ الكافِ من (ذَكَّرْتُه)، بمعنى جَعَلْتُه ذاكِراً أيضـاً، وقد تقدَّم أنَّ حمزةَ وحدَه هو الذي يَرْفع الراء"، (السمين، 662/2).

أما الزمخشـري فقال: "ومِنْ بِدَعِ التفاسـيرِ: (فَتُذْكِرَ) فتجعلَ إحداهما الأخرى ذَكَرَاً، يعني أنهما إذا اجتمعتا كانتا بمنزلةِ الذَّكَرِ" الزمخشـري، 1407ه، 326/1). وقد رد توجيه القائلين بأنها تصيرها ذكرا ابنُ عادل الدمشقي ونقل كلام السمين كعادته ولم يعزه، (ابن عادل، 1998م، 493/4).

**النموذج الرابع**: قوله تعالى:﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ البقرة: ٢٢٢

**أولا:** أوجه القراءات: تقرأكلمة يطهرن: بالتخفيف(يطهرن) وتقرأ بـالتشـديد( يطَّهرن): وَاخْتلفُوا فِي تَخْفِيف الطَّـاء وَضـم الْهَاء وَتَشْدِيد الطَّاء وَفتح الْهَاء من قَوْله: (حَتَّى يطهرن)، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر {يطهرن} خَفِيفَة وَقَرَأَ عَاصِـم فِي رِوَايَة أبي بكر والمفضـل وَحَمْزَة وَالْكسَـائِيّ (يطهرن) مُشَـدّدَة، وَقَرَأَ حَفْص عَن عَاصِـم {يطهرن} خَفِيفَة، (السبعة، 182).

**ثانيا: توجيه الأشـمـوني**: قال الأشـموني: "(الْمَحِيضِ): جائز، وكذا "فاعتزلوا النسـاء في المحيض ولاتقربوهن حتى يطهرن" بـالتخفيف والتشـديد؛ فمن قرأ بـالتخفيف(يطْهُرْنَ)، فـإن الطهر يكون عنده بانقطاع الدم، فيجوز لـه الوقف عليه؛ لأنه وما بعده

كلامان، ومن قرأ بالتشديد(يطَّهَّرْنَ)، فإن الطُّهْرَ عنده يكون بالغسل، فلا يجوز له الوقف عليه؛ لأنه وما بعده كلام واحد" (الأشموني، 2008، 107/1).

ثالثا: اللطيفة التفسيرية: فاللطيفةُ هنا أن هناك فرقاً في المعنى، فالتطهرُ هو عمل يقومُ به الفردُ نفسه أيْ المرأة تقوم بعملية الغسل، أما الطهر فهو عملية تحصل بنفسها بانقطاع الحيض، وهذا ملحظ لغوي صحيح، فالوزن (فَعَّل مصدره التَّفْعِيْلُ) فهو عمل تقوم به المرأة، قالَ الطاهر بن عاشور، موضحا المعنى: " يُقَالُ تَطَهَّرَ إِذَا اكْتَسَبَ الطَّهَارَةَ بِفِعْلِهِ حَقِيقَةً، نَحْوَ: يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا. قَرَأَ الْجُمْهُورُ حَتَّى (يَطْهُرْنَ) بِصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمُجَرَّدِ، وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ وَخَلَفٍ (يَطَّهَّرْنَ) بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَالْهَاءِ مَفْتُوحَتَيْنِ ... وَقَدْ يُرَادُ بِالتَّطَهُّرِ الْغُسْلُ بِالْمَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: فِيهِ رِجالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا (التَّوْبَة: 108)، فَإِنَّ تَفْسِيرَهُ الِاسْتِنْجَاءُ فِي الْخَلَاءِ بِالْمَاءِ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ أَفَادَ مَنْعَ الْقِرْبَانِ إِلَى حُصُولِ النَّقَاءِ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ بِالْجُفُوفِ وَكَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى( فَإِذا تَطَهَّرْنَ) بَعْدَ ذَلِكَ شَرْطًا ثَانِيًا دَالًّا عَلَى لُزُومِ تَطَهُّرٍ آخَرَ وَهُوَ غَسْلُ ذَلِكَ الْأَذَى بِالْمَاءِ، لِأَنَّ صِيغَةَ تَطَهَّرَ تَدُلُّ عَلَى طَهَارَةٍ مُعْمَلَةٍ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَانَ قَوْلُهُ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ تَصْرِيحًا بِمَفْهُومِ الْغَايَةِ لِيَبْنِيَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ فَأْتُوهُنَّ، وَعَلَى الِاحْتِمَالِ الثَّانِي جَاءَ قِرَاءَةُ حَتَّى يَطْهُرْنَ بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَالْهَاءِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ الطُّهْرَ الْمُكْتَسَبَ وَهُوَ الطُّهْرُ بِالْغُسْلِ وَيَتَعَيَّنُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا مِنْهُ مَعَ مَعْنَاهُ لَازِمُهُ أَيْضًا وَهُوَ النَّقَاءُ مِنَ الدَّمِ لِيَقَعَ الْغَسْلُ مَوْقِعَهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ قَبْلَهُ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَبِذَلِكَ كَانَ مَآلُ الْقِرَاءَتَيْنِ وَاحِدًا، (ابن عاشور، 1984م، 367/2).

والطاهر بن عاشور جعل القراءتين بمعنى واحد أما الأشموني فيرى اختلاف المعنى، وهو ما يقوله الفقهاء؛ فالمذهب الحنفي يجيز مواقعة الزوجة إذا طهرت من الحيض قبل أن تغتسل، فقد أورد صاحب القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني: "مذهب الحنفية أن المرأة لا تحلّ لزوجها إذا طهرت قبل استيفاء عادتها حتى تغتسل، فإن استوفت عادتها، وأدركها وقت صلاة فإنها تحلّ لزوجها، لثبوت الصلاة دينا في ذمّتها، والصلاة لا تلزم إلا الخالية من الحيض، فكان استواؤهما في الحكم قرينة اشتراكهما في تحرير السّبب. ومع ذلك فقد نصّ الحنفية على استحباب الغسل في كل حال قبل الوطء خروجا من الخلاف"، وقد انتصر الرازي الجصاص لاختيار الحنفية، وعقد مقارنة بديعة بين وجوه القراءة المتواترة في هذا الباب، وجزم بأن إعمال القراءتين يؤدي إلى ما اختاره الحنفية"(حبش، 1999م، 251). ورغم أن الأشموني شافعي أو مالكي-على الخلاف في ذلك-إلا أنه يرجح ما يرى أنه يدل عليه الوقف والقراءة، فلا تعصب عنده أمام الدلالة اللغوية للقراءات. وهذا دليل على دقة علمه واتساع فهمه وأنه متضلع في اللغة والقراءات والتفسير.

**النموذج الخامس**: في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ آل عمران: 146

**أولا: أوجه القراءات**: "(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ) كافٍ، قرئ: «قُتِل» بغير ألف(نافع، ابن كثير، أبو عمرو)؛ وقرئ(قَاتَل) بألف(ابن عامر،عاصم، وحمزة، والكسائي)(البناء، 2006، 229 ).

**ثانياً: توجيه الأشموني**: فمن قرأ: (قُتل) بغير ألف مبنيًّا للمفعول بإسناد القتل للنبي فقط عملًا بما شاع يوم أُحد: ألا إنَّ محمدًا قد قتل؛ فالقتلُ واقعٌ على النبي فقط، كأنه قال: كم من نبي قُتِل ومعه ربيون كثير، فحذف الواو، كما تقول: جئت مع زيد، بمعنى: ومعي زيد، أي: قُتِل ومعه جموع كثيرة فما وهنوا بعد قتله، هذا بيان هذا الوقف، ثم يبتدئ: (معه ربيون كثير)، فـ(ربيون) مبتدأ ومعه الخبر، فما وهنوا لقتل نبيهم، ولو وصله لكان ربيون مقتولين أيضًا، فقتل خبر لـ (كأيّ) التي بمعنى: كم، و(من نبي) تمييزها، وبها قرأ ابن عباس، وابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وليس بوقف لمن قرأ: (قاتل) بألف مبنيًّا للفاعل بإسناد القتل للربيين؛ لأنَّ رفعهم بقاتل، فكأنه قال: كم من نبي قاتل معه ربيون، وقتل بعضهم فما وهن الباقون؛ لقتل مَن قُتل منهم، وما ضعفوا، وما استكانوا، وما جبنوا عن قتال عدوهم، فلا يفصل بين الفعل وفاعله بالوقف، وعليها يكون الوقف على (استكانوا)، وعلى الأولى على (قتل)"، (الأشموني،2088م، 160).

**ثالثا: اللطيفة التفسيرية**: نلحظُ أن الأشموني ربط بين القراءة والوقف، فالمعنى هنا في القراءتين والوقفين يدور حول المعنى، فالمعنى الأول: أن هناك أناسا كثيرين قاتلوا مع أنبيائهم فحين قتل النبي لم يضعفوا ولم يصبهم الوهن، بل ثبتوا وكانوا مثالا للشجاعة والصبر والثبات، والمعنى الثاني: أن كثيرا من الأنبياء قاتل معه كثير من المؤمنين فقتل كثير من المجاهدين معه، فكان موقف من بقي من المؤمنين هو الثبات والصبر. فالآية بالقراءتين دلت على ثباتِ المؤمنين في كلا الحالين، وهذه هي اللطيفة التفسيرية فكل قراءة يناسبها وقف خاص بها مرتبط بمعناها. ولكن للعلماء في الآية كلاما طويلا عن القراءتين، خاصة موضوع أ قُتل الأنبياءُ في المعارك مع الأعداء أم لم يقتلوا؟ وقد تكلم المفسرون فيها، وقد ذكر الدلالتين مكي بن أبي طالب في تفسيره ووضحها، (مكي، 2008م، 1145/3)، وقد رد الشنقيطي قولَ من قالَ إن الأنبياء قتلوا. والخلاف في تخريج نائب الفاعل على قراءة (قُتل) بالبناءِ للمجهولِ، فنائب الفاعل؛ أهو ضمير يعود على النبي-صلى الله

عليه وسلم – أم هو كلمة (ربيون)؟! فعنده نائب الفاعل كلمة: ربيون. وعلى هذا فهو يرد الوقف على كلمة قتل؛ وقال إن الأنبياء لا يقتلون في المعارك. واستدل بقول الله: " كتبَ اللهُ لأغلبن أنا ورسلي"، ووضح أن الغلبة في القرآن تدور حول القتال فقط. وأن الأنبياء الذين قتلوا لم يكونوا في ميادين المعارك، (الشنقيطي، 1995م، 213/1). ولكن الآية تدور حول موقف الصحابة في غزوة أحد، عندما أشيع مقتل النبي-صلى الله عليه وسلم-في المعركة، فتخاذلَ البعضُ وضَعُفَ آخرون، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولكن ما كانَ هو سبب النزول فهو داخل في عموم اللفظ قطعا أو بعبارة أخرى: " صورة السبب قطعية الدخول في العام"، كما تقرر، في أصول التفسير وقواعده، ينظر:( السيوطي، 1974م، 113/1). لذلك الذي يراه الباحث أن ما رجحه الأشموني هو الأولى، لأن هذه القراءة (قتل) والوقف عندها تنطبق على موقف الصحابة في غزوة أحد فالصورة منطبقة تماماً على الموقف وهي أبلغ في التوبيخ والإنكار عليهم في فعلهم، والله أعلم.

**النموذج الخـامس: في قولـه تعـالى:** ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾ آل عمران: ١٨١

أولاً- **أوجه القراءات:** وَاخْتلفُوا فِي قَوْله: (سنكتب مَا قَالُوا وقتلهم الْأَنْبِيَاء بِغَيْر حق ونقول ذوقوا) فِي النُّون وَالْيَاء وَالرَّفْع وَالنّصب ، فَقَرَأَ حَمْزَة وَحده (سيكتب مَا قَالُوا) بِالْيَاءِ (وقتلهم) رفعا و(الْأَنْبِيَاء) نصبا (وَيَقُول) بِالْيَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: (سنكتب مَا قَالُوا) بالنُّون، (وقتلهم) نصبا، (ونقول) بالنُّون، (السبعة في القراءات،221).

**ثانيا- توجيه الأشموني:** قال الأشموني:" (لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا): ليس بوقف؛ لقبح الابتداء بما بعده، ويوهم الوقوع في محذور، وإن اعتقد المعنى كفر، سواء وقف أم لا، وإن اعتقد حكايته عن قائليه غير معتقد معناه فلا يكفر؛ لأنَّ حاكي الكفر لا يكفر، ووصله بما بعده أسلم، وينبغي أن يخفضَ بها صوته حذرًا من التشبيه بالكفر. (وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ): تام؛ إذ لو وصله بما بعده لصار ما بعده من مقولهم، وهو إخبار من الله عن الكفار. (بِغَيْرِ حَقٍّ): صالح لمن قرأ (وهو حمزة): (سيُكتَب) بالياء التحتية، وبالبناء للمفعول، ورفع (قتلُهم) وما عطف عليه، و (يقولُ) بالياء، أي: ويقول الله، أو الزبانية، وليس بوقف لمن قرأ (الجمهور): (سنَكتُب) بالنون، وبناء الفعل للفاعل، ونصب (قتلَهم)، و(نقولُ) بالنون، الْحَرِيقِ: كاف، (الأشموني، 2008، 167/1).

**ثالثا- اللَّطِيفةُ هنا هِيَ:** أنه ذكر ثلاثة وقوفٍ، الوقف الأول: (لقد سمعَ اللهُ قولَ الذين قالوا)، وقال فيه: ليسَ بوقفٍ، وعلَّلَ ذلك بقبح الابتداء بما بعده، بل ذكر أنه إن اعتقد ذلك فقد كفر، ولم يبين أنه قبيح مع أنه ذكر قبح الابتداء بما بعده، فقبح الابتداء يستلزم قبح الوقف.

الوقف الثاني: وهو الوقف اللازمُ عند كلمة أغنياء، وسماه الوقف: التام، والقصد هو التفريق بين كلام الله وكلام اليهود حتى لا يختلطَ الأمر على السامع، وأن هذا الوقف لازمٌ، عند كثير من العلماء، ولكنه لم يسمه باللازم بل اكتفى بقوله تام.

والوقف الثالث: (بغير حقٍ): وقالَ ليسَ بوقفٍ على قراءةِ النونِ(سنكتبُ ... ونقولُ)، ولم يحددْ أنه وقفٌ قبيح، أو غير قبيح، بل اكتفى بقوله ليس بوقف، ولم يعلل ذلك. والحقيقة أن الوقف على قراءة النون تفصل الساق الذي يمضي على وتيرة واحد هي الكلام عن ذاته سبحانه: سنكتب- سنقول، أما على قراءة الياء، (سيكتب .... ويقول)، فتحتمل عود الضمير على أكثر من مفسر فلذلك الوقف صالح.

- ولكن الأشموني لم يبين دلالةَ: (لقد سمع الله قول الذين قالوا)، وسنكتب، وهما في علم المعاني ذوا دلالات قوية، قال الطاهر بن عاشور:"لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ تَهْدِيدٌ، وَهُوَ يُؤْذِنُ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ جَرَاءَةٌ عَظِيمَةٌ، وَإِنْ كَانَ الْقَصْدُ مِنْهَا التَّعْرِيضَ بِبُطْلَانِ كَلَامِ الْقُرْآنِ، لِأَنَّهُمْ أَتَوْا بِهَاتِهِ الْعِبَارَةِ بِدُونِ مُحَاشَاةٍ، وَلِأَنَّ الِاسْتِخْفَافَ بِالرَّسُولِ وَقُرْآنِهِ إِثْمٌ عَظِيمٌ وَكُفْرٌ عَلَى كُفْرٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: لَقَدْ سَمِعَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي لَازِمِ مَعْنَاهُ، وَهُوَ التَّهْدِيدُ عَلَى كَلَامٍ فَاحِشٍ، إِذْ قَدْ عَلِمَ أَهْلُ الْأَدْيَانِ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ، فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ إِعْلَامَهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ عَلِمَ ذَلِكَ بَلْ لَازِمَهُ وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ: سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا. وَالْمُرَادُ بِالْكِتَابَةِ إِمَّا كِتَابَتُهُ فِي صَحَائِفِ آثَامِهِمْ إِذْ لَا يَخْطُرُ بِبَالِ أَحَدٍ أَنْ يُكْتَبَ فِي صَحَائِفِ الْحَسَنَاتِ، وَهَذَا بَعِيدٌ، لِأَنَّ وُجُودَ عَلَامَةِ الِاسْتِقْبَالِ يُؤْذِنُ بِأَنَّ الْكِتَابَةَ أَمْرٌ يَحْصُلُ فِيمَا بَعْدُ. فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أُرِيدَ مِنَ الْكِتَابَةِ عَدَمُ الصَّفْحِ عَنْهُ وَلَا الْعَفْوُ بَلْ سَيُثْبَتُ لَهُمْ وَيُجَازَوْنَ عَنْهُ فَتَكُونُ الْكِتَابَةُ كِنَايَةً عَنِ الْمُحَاسَبَةِ. فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ وَعِيدًا وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ تَهْدِيدًا. (ابن عاشور، 1984، 183/4)

**المبحث الثاني: اللطائفُ التفسيريةُ المتعلقةُ بالوقفِ والابتداءِ وسنتناول ذلك في خمسة نماذج، وذلك على النحو الآتي:**

**النموذج الأول: في قوله تعالى:** ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ البقرة: ١٤ ـ ١٥

**أولا: مواضـع الوقف**: الوقفُ الأول : على كلمة: آمنا. والوقف الثـاني: على كلمـة: إنـا معكم، الوقف الثـالـث: على كلمـة: مسـتـهزئون، الوقف الرابع الوقف على اللـه يسـتهزئ بهم،(الأشموني، 2008م، 62/1).

**ثانيا: توجيه الأشـموني للوقف الأول:** قال الأشـموني: " (قَالُوا آمَنَّا) ، ليس بوقف؛ لأنَّ الوقف عليه يوهم غير المعنى المراد، ويثبتُ لهم الإيمانَ، وإنما سـمَّوهُ النطق باللسـان إيمانًا، وقلوبهم معرضـة، توريةً منهم وإيهامًا، والله- سبحانه وتعالى- أطلع نبيه على حقيقة ضـمائرهم، وأعلمه أنَّ إظهارهم للإيمان لا حقيقة له، وأنه كان استهزاءً منهم"، (الأشموني، 2008م، 62/1).

**ثالثا: اللطيفة التفسـيرية**: أما الوقف الأول: الوقف على (قالوا آمنا)، ليس بوقف عند الأشـموني للطيفة تفسـيرية معنوية أن المعنى إذا وقفنا: أنهم مؤمنون على الحقيقة، وليس الأمر كذلك بل هم مدعون للإيمان قولا فقط، لهذا لم يقل بالوقف هنا، وهذا من دقائق التفسير. قال الطاهر بن عاشور: وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ آمَنَّا أَيْ كُنَّا مُؤْمِنِينَ فَالْمُرَادُ مِنَ الْإِيمَانِ فِي قَوْلِهِمْ آمَنَّا الْإِيمَانُ الشَّـرْعِيُّ الَّذِي هُوَ مَجْمُوعُ الْأَوْصَـافِ الِاعْتِقَادِيَّةِ والعلمية الَّتِي تقلب بِهَا الْمُؤْمِنُونَ وَعُرِفُوا بِهَا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّا هُدْنا إِلَيْكَ) أَيْ كُنَّا عَلَى دِينِ الْيَهُودِيَّةِ فَلَا مُتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ آمَنَّا حَتَّى يَحْتَاجَ لِتَوْجِيهِ حَذْفِهِ أَوْ تَقْدِيرِهِ، أَوْ أُرِيدَ آمَنَّا بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَلِقَاؤُهُمُ الَّذِينَ آمَنُوا هُوَ حُضُورُهُمْ مَجْلِسَ النَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَجَالِسَ الْمُؤْمِنِينَ. وَمَعْنَى قالُوا آمَنَّا أَظْهَرُوا أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ بِمُجَرَّدِ الْقَوْلِ لَا بِعَقْدِ الْقَلْبِ، أَيْ نَطَقُوا بِكَلِمَةِ الْإِسْـلَامِ وَغَيْرِهَا مِمَّا يُتَرْجِمُ عَنِ الْإِيمَانِ"، (ابن عاشور، 1984م، 289/1).

**توجيه الأشـموني للوقف الثاني**: الوقفُ الثانيْ: قالَ الأشـموني: "(إِنَّا مَعَكُمْ) ليس بوقفٍ؛ إن جعل ما بعده من بقية القول، (وجائز) إن جعل في جواب سـؤال مقدر تقديره: كيف تكونون معنا، وأنتم مسالمون أولئك بإظهار تصديقكم؟ فأجابوا: إنما نحن مستهزئون".

**اللطيفة التفسيرية**: هي في قوله جواب سؤال مقدر. قال الرازي: "كَيْفَ تَعَلَّقَ قَوْلُهُ: إِنَّما نَحْنُ مُسْـتَهْزِئُونَ بِقَوْلِهِ: إِنَّا مَعَكُمْ الْجَوَابُ: هُوَ تَوْكِيدٌ لَهُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: إِنَّا مَعَكُمْ مَعْنَاهُ الثَّبَاتُ عَلَى الكفر وقوله: إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ؛ رَدٌّ لِلْإِسْلَامِ، وَرَدُّ نَقِيضِ الشَّيْءِ تَأْكِيدٌ لِثَبَاتِهِ، أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ، لِأَنَّ مَنْ حَقَّرَ الْإِسْـلَامَ فَقَدْ عَظَّمَ الْكُفْرَ، أَوِ اسْـتِئْنَافٌ، كَأَنَّهُمُ اعْتَرَضُـوا عَلَيْهِ حِينَ قَالُوا: إِنَّا مَعَكُمْ، فَقَالُوا إِنْ صَـحَّ ذَلِكَ، فَكَيْفَ تُوَافِقُونَ أَهْلَ الْإِسْـلَامِ؟ فَقَالُوا: إِنَّمَا نَحْنُ مُسْـتَهْزِئُونَ"، (الرازي، 1420ه، 309/2). فهو يرى أنه جواب سـؤال مقدر. فقد وافق الرزي في هذا التخريج. وهو ما يسـمى في علم البلاغة في باب الفصل والوصل شبه كمال الاتصال، وذلك أَنْ يكون بين الجملتين "شِـبْهُ كمال الاتصـال"؛ وهذا يكون حينما تكونُ الجملةُ السـابقة ممّا يثير في نفس المتلَقّي سُـؤالاً يتردَدُ في نفسـه ولو لم يُصَـرِّحْ به، فتأتي الجملة التالية لتجيب على هذا السـؤال، وتأتي دون أن تعطف بالواو، وعلى أسلوب الاستئناف، فالجملة الواقعة جواباً لسؤالٍ مقدّر ذهناً غيرِ مصـرّحٍ به في اللّفظ، لكن من شـأنه أن تثيره في النفوس الجملة السّابقة هي جملة استئنافيّة" وهذه من اللطائف التفسيرية ولا شك، (المراغي، د،ت، 169) .

**توجيه الأشـموني للوقف الثالث**: الوقف الثالث قال الأشـموني: "(مُسْتَهْزِئُونَ ) كَافٍ؛ وقالَ أبو حاتم السجستاني: لا أحب الابتداء بقوله: (الله يستهزئ بهم)، ولا (والله خير الماكرين) حتى أصله بما قبله. قال أبو بكر بن الأنباري: ولا معنى لهذا الذي ذكره؛ لأنه يحسُـن الابتداء بقوله: "الله يسـتهزئ بهم"، على معنى: اللهُ يُجهلهم ويخطِّئُ فعلَهم، وإنما فصـل (الله يسـتهزئ بهم)، ولم يعطفه على "قالوا"؛ لئلَّا يشاركه في الاختصاص بالظرف، فيلزم أن يكونَ استهزاء الله بهم مختصًّا بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس الأمر كذلك"، (الأشموني، 2008، 62/1).

**اللطيفة التفسـيرية**: هي في الفصـل الذي ذكره. حيث لم يعطف الجملة (الله يسـتهزئ بهم) بالواو. وقد ناقش علماء البلاغة هذه الآية في مباحث الفصل والوصل؛ (الوصل: عطف الجمل بالواو، والفصـل: ترك عطف الجمل بالواو)؛ وهو مبحث دقيق بل هو أدق باب في البلاغة، قال صـاحب جواهر البلاغة: "الموضـع الخـامس - التَّوسـط بين الكمـالين مع قيـام المـانع" وهو كون الجملتين مُتناسـبتين: وبينهما رابطة قوية - لكن يمنع من العطف مانع، وهو عدم قصـد التشـريك في الحُكم - كقوله تعالى: (وَإذا خَلَوا إلى شـياطينهم قالوا إنّا معَكم إنّما نحنُ مُسـتهزئون، الله يستهزئ بهم) فجملة: (الله يستهزئ بهم) لا يصح عطفها على جملة: (إنّا معكم)؛ لاقتضـائه أنه من مقول المنافقين؛ والحال أنه من مقوله تعالى (دعاء عليهم)، ولا على جملة (قالوا) لئلا يُتوهم مشاركته له في التقييد بالظرف - وأن استهزاء الله بهم مقيد بحال خُلوّهم إلى شـياطينهم؛ والواقعُ أن اسـتهزاءَ اللهِ بالمنافقين غيرُ مقيدٍ بحالٍ من الأحوالِ - ولهذا (وجب أيضاً الفصل)، (الهاشمي، 186). والفصـل يزيد الأسـلوب جزالـة وفخامـة: ويلحظ الزمخشـري ذلك فقال في تفسيرها: "(إِنَّمَا نَحْنُ مُسْـتَهْزِئُونَ، اللَّهُ يَسْـتَهْزِئُ بِهِمْ) يقول: فإن قلت: كيف ابتدئ قوله: (اللَّهُ يَسْـتَهْزِئُ بِهِمْ) ، ولم يعطفْ على الكلام قبلـه؟ قلت: هو اسـتئناف في غاية الجزالة والفخامة، وفيه أن الله- عز وجل- هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ الذي ليس استهزاؤهم إليه باستهزاء، ولا يؤبه له في مقابلته لما ينزل بهم من النكال ويحل بهم من الهوان والذل، وفيه أن الله هو الذي يتولَّى الاسـتهزاءَ بهم انتقامًا للمؤمنين، ولا يحوج المؤمنين أن يعارضـوهم باسـتهزاء مثلـه"، (الزمخشري،د،ت، 91).

**الوقف الرابع، قال الأشموني**: "الله يَسْتَهْزِئُ (بِهِمْ) صالح.

توجيه الأشـموني لهذا الوقف: وصـلُه أبين لمعنى المجازاة؛ إذ لا يجوزُ علَى اللهِ الاسـتهزاءُ، وظهورُ المعنى في قولِ الله: "الله يستهزئُ بهم" مع اتصاله بما قبله يظهر في حالِ الابتداء بضربٍ من الاسـتنباط، وفي حال الاتصـال يظهر المعنى من فحوى الكلام، كذا وجه أبو حاتم، وأما وجه الوقف على (مسـتهزئون) فإنه معلوم أنَّ الله لا يجوز عليه معنى الاسـتهزاء، فإذا كان ذلك معلومًا عرف منه معنى المجازاة، أي: يجازيهم جزاء الاستهزاء بهم. وقيل معنى: (الله يستهزئ بهم) بجهلهم، وبهذا المعنى يكون الوقف على (يعمهون) كافيًا، وعلَى الأول يكون تامًّا. (الاشموني، 2008، 62/1).

**اللطيفة التفسـيرية**: حمله معنى الاسـتهزاء على المجازاة، والمجازاة تسمى عند علماء البلاغة المشاكلة، ويمثلون لها بقول الشاعر: أبى الرقعمق أحمد بن محمد الأنطاكى: قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصـا. (ابن خلكان، 1/ 455)

والقميص لا يطبخ إنما يطبخ الطعام فهو أتى بلفظ الطبخ ليشـاكل ما قالوا، (السبكي، 2003 ، 237/3)، وفي الآية صفة الاستهزاء هنا حملها الأشموني على المجازاة وهي لفظ قريب من المشاكلة، ولكن علماء آخرين لم يرتضوا هذا وأثبتوا الصفة، وقالوا إن هذه الصـفات التي تشـي بنوع من مخالفة الكمال وهي صـفة قوة أمام الأعداء، لا يؤتى بها إلا في مقابلة صـفة هؤلاء القوم، مثل المكر والخداع والاسـتهزاء، فهي صـفة في مقابلة صـفة فلا تنسـب لله رأسـا، بل عند الحديث عنها عند أعدائه نثبتها له سبحانه، كما في هذه الآية، والذي يظهر من كلام الأشـموني أنه- غالبا- ينقل عمن سـبقه، فهو ينتقي ممن سـبقه أحسـن ما لديهم، وهو ليس ناقلا فحسـب، بل يعقب على الكلام بما يراه أحيان بكلامه وأحيانا بكلام من سبقه رداً أو توضيحا وتوجيها.

**النموذج الثاني:**

في قولـه تعـالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةٗۚ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٨٠ بَلَىٰۚ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ البقرة: ٨٠ – ٨١

- أحيانا لا يكتفِي الأشـموني بتوجيهِ الوقفِ في الآية فقط، بل يتعدى إلى بيان الوجوه المماثلة أو المخالفة أو يعطي مفهوما عاما أو يصحح مفاهيم ذكرها من سبقه، والمثال على ذلك كلامه على الوقف على كلمة (بلى) في هذه الآية.

**أولاً: مواضـع الوقف:** "(مَعْدُودَةً): حسـن، (عَهْدًا)، وكذا (فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ) ليسا بوقف؛ لأن ما قبل أم المتصلة وما بعدها لا يسـتغنى بأحدهما عن الآخر، وهما بمنزلة حرف واحد. (مَا لَا تَعْلَمُونَ): كافٍ، ثم تبتدئُ:(بَلَى مَنْ كسبَ سيئةً).

**ثانيا: توجيه الأشموني** " قالَ شيخُ الإسلامِ (زكريا الانصاري): بلَى هُنا، وفيْ (بلى من أسلم) الوقف على (بلى) خطأ؛ لأن (بلى) وما بعدها جوابٌ للنفي السـابق قبلهما، وهو(لن) في قوله:(لن تمسـنا)، وفي الثاني:(لن يدخل الجنة)، وقال أبو عمرو: يوقف على بلى في جميع القرآن ما لم يتصل بها شرط أو قسم، والتحقيق التفصيل والرجوع إلى معناها، وهي حرف يصير الكلام المنفي مثبتًا بعد أن كان منفيًا عكس نعم؛ فإنها تقرر الكلام الذي قبلها مطلقًا سـواء كان نفيًا أو إثباتًا على مقتضـى اللغة؛ فبلى هنا رد لكلام الكفار(لن تمسـنا النار إلَّا أيامًا معدودة)، فرد عليهم بلى تمسـكم النار بدليل قوله:(هم فيها خالدون)؛ لأنَّ النفي إذا قصـد إثباته أجيب ببلى، وإذا قصـد نفيه أجيب بنعم، تقول: ما قام زيد؟ فتقول: بلى، أي: قد قام، فلو قلت: نعم فقد نفيت عنه القيام، وبذلك فرق النووي بينهما بقوله: ما اسـتفهم عنه بالإثبات كان جوابه نعم، وما استفهم عنه بالنفي كان جوابه بلى، ونقل عن ابن عباس في تفسـير قوله تعالى:(ألسـت بربكم قالوا بلى) لو قالوا: نعم - لكفروا؛ يريد أن النفي إذا أجيب بنعم كان تصـديقًا، فكأنهم أقروا بأنه ليس ربهم، وكذا نقل عنه، وفيه نظر إن صـح عنه؛ وذلك أن النفي صـار إثباتًا، فكيف بتصـديق التقرير وهو حمل المخاطب على الإقرار، وصـارت نعم واقعة بعد الإثبات، فتفيد الإثبات بحسـب اللغة، وهذا إذا كان النفي إنكاريًّا أما لو كان تقريريًّا فلا يكون في معنى النفي إجماعًا، ولا يجوز مراعاة المعنى إلَّا في الشعر كقوله:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي،

نَعَمْ وَتَرَى الهِلَالَ كَمَا أَرَاهُ ... وَيَعْلُوهَا المَشِيبُ كَمَا عَلَانِي

(جحدر العكلي)، (البغدادي، 1997م، 11/ 208)

فأجاب بالنفي المقرون بالاسـتفهام بنعم، وهو قليل جدًّا مراعاة للمعنى؛ لأنه إيجاب، كأنه قال: الليل يجمعنا، قيل: هو ضـرورة، وقيل: نُظِر إلى المعنى، وقيل: نعم ليسـت جوابًا لألبس، بل جوابًا لقوله: فذاك بنا تداني، والفقهاء سـووا بينهما فيما لو قال شـخص لآخر: أليس عندك عشرة، فقال الآخر: نعم، أو بلى -لزمه الإقرار بـذلـك على قول عنـد النحـاة أن نعم كبلى، لكن اللزوم في بلى ظـاهر، وأما نعم فإنما لزم بها الإقرار على عرف الناس لا على مقتضـى اللغة؛ لأنها تقرر الكلام الذي قبلها مطلقًا نفيًا أو إثباتًا، وعليه قول ابن عباس، فالوقف تابع لمعناها، والتفصيل أبين، فلا يفصل بين بلى، وما بعدها من الشرط كما هنا، أو اتصل بها قسم نحو:(قالوا بلى، وربنا) فلا يفصلَ بينها وبين الشيء الذي توجبه؛

لأنَّ الفصـــلَ ينقص معنى الإيجـاب كمـا جزم بـذلـك العلامـة الســخاوي، وأبو العلاء الهمداني، وأبو محمد الحســن بن علي العَمَّاني"، (الأشموني، 2008م، 1، 76).

**ثالثا: اللطيفة التفسـيرية**: هي معاني(بلى)، وقد تكلم الأشـموني في هـذا الموطن عن الوقف والابتـداء على (بلى)، وقَبْـل هـذا أعطانا خلاصـة رائعة قل أن تجدها في كثير من كتب الوقف، بل معظم الذين كتبوا في الوقف يكتفون بـأن الوقف عليها كافٍ، قال الإمـام عثمـان الـداني أبو عمرو(ت:444ه) صـــاحـب كتـاب (الأحرف الســبـعـة): "والوقف على قولـه (بلى) كـاف في جميع القرآن، لأنه رَدٌ للنفي الذي تقدمه، هذا ما لم يتصـل به قسم كقوله (قالوا بلى وربنـا)، و (قل بلى وربي) فـإنـه لا يوقف عليه دونـه. والأصـــل فيه عند الكوفيين (بل) ثم زيدت الياء في آخره علامة لتـأنيث الأداة"، (الداني، 2001ه، 23). فكلام الأشـــموني عن الوقف على بلى وتقرير معنـاهـا من بـدائع الفوائـد ومن أجمـل اللطائف التفسيرية. وقد ناقش النحاة ذلك، فمثلا:

- بلى: حرف من حروف الجواب في لغة العرب، قال أحد شراح الألفية المعاصـرين: "وأما (بلي) فهي حرف جواب أيضـاً، وهي عبارة عن (بل) التي للإضـــراب، و(لا) التي للنفي؛ ولذلك لا تقع إلا إضـــراباً عن النفي لتبطله وتصـيره إيجابًا؛ فهي بعكس (لا)، سواء كان النفي مجردا؛ نحو: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ)، أو مقرونـا باســتفهامٍ، حقيقا كان؛ نحو: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى. أو توبيخاً، نحو: (أَيَحْسَـــبُ الإِنسَـــانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ، بَلَى)، أو تقريريا؛ نحو:(أَلَسْـــتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى). وقد يجاب بـــ(بلى) عن الاستفهام المجرد عن النفي؛ ففي صحيح البخاري أنه -عليه الصلاة والسلام-قال لأصحابه: "أترضون أن تكونوا ربع أهـل الجنـة؟ قـالوا: بلى"، (البخـاري، 1422ه، 131/8). وفي صـحيح مسـلم، (مسـلم، د،ت، 3/ 1243): أن الرسـول قال لرجل أراد زيادة بعض أولاده بالإعطاء: "أيسـرك أن يكونوا إليك في البر سـواء؟ قال: بلى"، (النجار، 2001م، 3/ 168). من هذا نفهم أن (بلى) يجاب بها عن النفي غالبا، وقد يجاب بها عن السؤال المجرد من النفي.

**النموذج الثالث: في قوله تعالى:** ﴿ قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ٧٠ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا ذَلُولٞ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ مُسَلَّمَةٞ لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ البقرة: ٧٠ - ٧١

**أولا: مواضع الوقف**: "لَمُهْتَدُونَ: كافٍ، ومثله (لا ذلولٌ): كاف"، (الأشموني، 2008، 74/1).

**ثانيا: توجيه الأشموني للوقف**: الوقف على (لا ذلولٌ) كافٍ: إن جعل (تثير) خبر مبتدأ محذوف، وقال الفراء: لا يوقف على (ذلول)؛ لأنَّ المعنى ليست بذلول، فلا تثير الأرض؛ فالمثيرةُ هي الذلول، قال أبو بكر، وحُكي عن السجستاني أنه قال: الوقف (لا ذلول)، والابتداء (تثير الأرض)، وقال: هذه البقرة وصـفها الله بـأنها تثير الأرض ولا تسـقي الحرث، قال أبو بكر: وهذا القول عندي غير صـحيح؛ لأنَّ التي تثير الأرض لا يعدم منها سـقي الحرث، ومـا روي عن أحد من الأئمـة: إنهم وصـفوهـا بهـذا الوصـف ولا ادَّعوا لهـا مـا ذكره هذا الرجل، بـل المـأثور في تفسيرها: ليست بذلول فتثير الأرض وتسقي الحرث، وقوله أيضًا يفسـد بظاهر الآية؛ لأنها إذا أثارت الأرض كانت ذلولًا، وقد نفى الله هذا الوصـف عنها، فقول السـجسـتاني لا يؤخذ به ولا يعرج عليه"، ( الأشموني، 2008، 74/1).

**ثالثا: اللطيفة التفسيرية** هنا هي أن البقرة من صفاتها أنها ليست ذلولاً ولا تثير الأرض ولا تسـقي الحرث التي أكدها الأشـموني، لأن العلماء اختلفوا في هذه الصـــفات هل هي مثبتة كلها أم منفية كلها. والصـــحيح كما رجح الأشـــموني أنها كلها منفية، وقد أعيد النفي للتوكيد ليكون نصـا، لا احتمالا. ومن أحسن من بين معناها الطاهر بن عاشـور حيث قال: "الذَّلُولُ- بِفَتْحِ الذَّالِ- فَعُولٌ مِنْ ذَلَّ ذِلًّا- بِكَسْرِ الذَّالِ فِي الْمَصْدَرِ- بِمَعْنَى لَانَ وَسَهُلَ. وَأَمَّا الذُّلُّ- بِضَمِّ الذَّالِ- فَهُوَ ضِدُّ الْعِزِّ وَهُمَا مَصْدَرَانِ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ خَصَّ الِاسْتِعْمَالُ أَحَدَ الْمَصْدَرَيْنِ بِأَحَدِ الْمَعْنَيَيْنِ. وَالْمَعْنَى أَنَّهَا لَمْ تَبْلُغْ سِنَّ أَنْ يُحْرَثَ عَلَيْهَا وَأَنْ يُسْـقَى بِجَرِّهَا أَيْ هِيَ عِجْلَةٌ قَارَبَتْ هَذَا السِّـنَّ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا حُدِّدَ بِهِ سِنُّهَا فِي التَّوْرَاةِ، وَلَا ذَلُولٌ صِفَةٌ لِبَقَرَةٍ. وَجُمْلَةُ تُثِيرُ الْأَرْضَ حَالٌ مِنْ ذَلُولٌ، وَإِثَارَةُ الْأَرْضِ حَرْثُهَا وَقَلْبُ دَاخِلِ تُرَابِهَا ظَاهِرًا وَظَاهِرِهِ بَاطِنًا، أُطْلِقَ عَلَى الْحَرْثِ فِعْلُ الْإِثَارَةِ تَشْبِيهاً لانقلال أَجْزَاءِ الْأَرْضِ بِثَوْرَةِ الشَّـيْءِ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: فَتُثِيرُ سَـحاباً؛ أَيْ تَبْعَثُهُ وَتَنْقُلُهُ وَنَظِيرُ هَذَا الِاسْـتِعْمَالِ قَوْلُهُ فِي سُـورَةِ الرُّومِ: وَأَثارُوا الْأَرْضَ؛ (وَلَا تَسْـقِي الْحَرْثَ) فِي مَحَلِّ نصـب على الحال، وَإِقْحَامُ (لَا) بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ فِي قَوْلِهِ: (وَلا تَسْـقِي الْحَرْثَ) مَعَ أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَنْفِيِّ بِهَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهَا إِنَّمَا هُوَ لِمُرَاعَاةِ الِاسْـتِعْمَالِ الْفَصِـيحِ فِي كُلِّ وَصْـفٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ أُدْخِلَ فِيهِ حَرْفُ (لَا) كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: لَا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا قُيِّدَتْ صِـفَةُ ذَلُولٍ بِجُمْلَةِ تَسْـقِي الْحَرْثَ صَـارَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ أَنَّهَا بَقَرَةٌ لَا تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْـقِي الْحَرْثَ فَجَرَتِ الْآيَةُ عَلَى الِاسْـتِعْمَالِ الْفَصِـيحِ مِنْ إِعَادَةِ (لَا)، وَبِذَلِكَ لَمْ تَكُنْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حُجَّةٌ لِلْمُبَرِّدِ كَمَا يَظْهَرُ بالتأمل.

وَاخْتِيرَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ فِي (تثير) و(تَسْقِي) لِأَنَّهُ الْأَنْسَبُ بِذُلُولٍ إِذِ الْوَصْفُ شَبِيهٌ بِالْمُضَارِعِ وَلِأَنَّ الْمُضَارِعَ دَالٌّ عَلَى الْحَالِ"، (ابن عاشور،1984، 555/1).

**النموذج الرابع: في قوله تعالى:** ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ آل عمران: ٧

في هذه الآية التي اختلف العلماء فيها اختلافا كثيرا حول الوقف على لفظ الجلالة وما يعلم تأوله إلا الله، هذا الوقف لا شك فيه، لكن الإشكال في الوقف على والراسخون في العلم. فالوقف على كلمة العلم دار حوله خلاف علمي؛ كبير نذكر منه هنا لمحة مهمة،

**أولاً: مواضع الوقف**: هما موضعان: الأول الوقف على لفظ الجلالة: وما يعلم تأويله الله. وقف عليها السلف، الثاني: الوقف على والراسخون في العلم. وقف الخلف.

**ثانيا: توجيه الأشموني للوقف الأول**: قال الأشموني: "(**إِلَّا اللَّهُ**) **وقف السلف**، وهو أسلمُ؛ لأنه لا يُصرفُ اللفظُ عن ظاهرِهِ إلَّا بدليلٍ منفصلٍ، **ووقف الخلف على "العلم"**، ومذهبهم أعلم، أي: أحوجُ إلى مزيدِ علم؛ لأنهم أُيدوا بنور من الله؛ لتأويل المتشابه بما يليق بجلاله، والتأويل المعين لا يتعين؛ لأنَّ من المتشابه ما يمكن الوقوفُ عليه، ومنه ما لا يمكن، وبينَ الوقفين تضادٌ ومراقبة، فإن وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، وقد قال بكل منهما طائفة من المفسرين، واختار الوقف على (الله) العز بن عبد السلام، وقد روى ابن عباس: أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم – وقف على(إلَّا الله)، وعليه جمع من السادة النجباء كابن مسعود، وغيره، أي: أنَّ الله استأثر بعلم المتشابه كنزول عيسى ابن مريم، وقيام الساعة، والمدة التي بيننا وبين قيامها، وليس بوقف لمن عطف(الراسخون) على الجلالة، أي: ويعلم الراسخون تأويل المتشابه أيضًا، ويكون قوله:(يقولون) جملة في موضع الحال من(الراسخون)، أي: قائلين آمنا به، وقيل: لا يعلم جميع المتشابه إلَّا الله تعالى، وإن كان الله قد أطلع نبيه - صلى الله عليه وسلم - على بعضه وأهَّل قومًا من أمته لتأويل بعضه، وفي المتشابه ما يزيد على ثلاثين قولًا، وهذا تقريب للكلام على هذا المبحث البعيد المرام الذي تزاحمت عليه أفهام الأعلام، وقال السجستاني:(الراسخون) غير عالمين بتأويله، واحتجَّ بأنَّ(والراسخون) في موضع (وأما)، وهي لا تكادُ تجيء في القرآنِ حتى تثنى وتثلث، كقوله: (أَمَّا السَّفِينَةُ)، و(وَأَمَّا الْغُلَامُ) و(وَأَمَّا الْجِدَارُ)، و(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)، و(وَأَمَّا السائلَ فَلَا تَنْهَرْ)، وهنا قال:(فأما الذين في قلوبهم زيغ)، ولم يقل بعده، وأما ففيه دليل على أنَّ قوله:(والراسخون) مستأنف منقطعٌ عن الكلامِ قبله، وقال أبو بكر: وهذا غلطٌ؛ لأنَّه لو كان المعنى وأما الراسخون في العلم، فيقولون لم يجز أن تحذف أما والفاء؛ لأنَّهما ليستا مما يضمر.

**توجيه الأشموني للوقف الثاني**: "(**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**) صالح، على المذهب الثاني على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل جملة في موضع نصب على الحال، وإن جعل (آمنا به كل من عند ربنا) كلامًا محكيًّا عنهم، فلا يوقف على (آمنا به)، بل على قوله:(كل من عند ربنا) وهو أحسن؛ لأنَّ ما بعده من كلام الله، أي: كل من المحكم والمتشابه فهو انتقال من الكلام المحكي عن الراسخين إلى شيء أخبر الله به ليس بحكاية عنهم. (آمَنَّا بِهِ)، حسن، على المذهبين. (مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا): كاف، وقوله:(وما يذكر إلَّا أولو الألباب) معترض، ليس بمحكي عنهم؛ لأنَّه من كلام الله.(الْأَلْبَابِ): تام، وقيل: كاف؛ لأنَّ ما بعده من الحكاية آخر كلام الراسخين"( الأشموني، 2008، 127/1).

**ثالثا: اللطيفة التفسيرية**: تجويزه الوقف على المكانين، لفظ الجلالة(الله)،، و(العلم)، فهو مطلع على الخلافِ، واعٍ لأدلة الفريقين، فكما نلحظ ساق الوقفين، وقسم القائلين إلى سلف وخلف وذكر دلالة كل وقف. فهو يرى أنه يمكن الوقف على الموضعين ولتوضيح هذين الوقفين ننقل ما قاله علماءُ الأمة الراسخون، حول التأويل موضحين الوقف هنا، قال ابن تيمية: "قوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ)، فإنه وقف كثير من السلف على قوله: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ) وهو وقف صحيح لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمه، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين. (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، 1995م، (4/ 68).

**(معنى التأويل):** فإن التأويل يراد به ثلاثة معانٍ:

**المعنى الأول**: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلًا على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلًا مخالفاً لمدلولها لا يعلمه إلا الله، أو يعلمه المتأولون، وهو (التأويل في اصطلاح المتأخرين). ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجرى على ظاهرها، فظاهرها مراد. مع قولهم: إن لها تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحابِ الأئمة الأربعة وغيرهم.

**والمعنى الثاني**: أن التأويل هو تفسير الكلام، سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه، وهذا هو التأويلُ في اصـطلاحِ جمهور المفسـرين وغيرهم، وهذا التأويل يعلمه الراسـخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السـلف على قوله تعالى: (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)، كما نقل ذلك عن ابن عباس، ومجاهد، ومحمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن إسـحاق، وابن قتيبة وغيرهم، وكلا القولين حق باعتبار، كما قد بسطناه في مواضع أُخَر، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا وكلاهما حق. وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين.

**المعنى الثالث**: أن التأويل: هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك، هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه باللسان، وهو التأويل الوارد في القرآن والسنة وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف-عليه السلام-أنه قال:﴿ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗا﴾ (يوسف: 100) وقال تعالى: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ ﴾ (الأعراف:53 ). وفي سورة النساء قال تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله، (ابن تيمية، 1995م، 68/4)

نلحظ من كلام الأشـموني أنه قَبِلَ الوقفَ علَى كلمة العلم، فهو متوافق مع ابن تيمية وابن كثير، (ابن كثير، 1419، 9/2)، وغيرهما ممن فصل معاني التأويل، وإن اختلف في معنى التأويل، فالوقفُ المحذور هو عند من جعل معنى التأويل صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك. وهذا المفهوم متأخر عن زمن الوحي، ومن قواعد التفسير، "ولا يجوز حمل ألفاظ القرآن على اصطلاح حادث؛ لذا يجب أن تُحمل المعاني اللغوية في القرآن الكريم على ما هو معهود في عصر النبوة، ولا يحمل على التطور الدلالي الذي حدث بعد ذلك" (الزيدي،11،2005).

**النموذج الخامس: في قوله تعالى:**﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ آل عمران: ٢٨

**أولا: موضع الوقف**: الوقف على كلمة شيء. ثم الاستئناف بإلا.

**ثانيا: توجيه الأشـموني**: قال الأشـموني: " (فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَـيْءٍ) قال أبو حاتم السـجستاني: كافٍ، ووافقه أبو بكر بن الأنباري، ولم يمعن النظر، وأظنه قلده، وكان يتحامل على أبي حاتم، ويسـلك معه ميدان التعصـب تغمدنا الله وإياهم برحمته، ولعل وجه هذا الوقف أنه رأى الجملة مركبة من الشرط والجزاء، وهو قوله: ((ومن يفعل ذلك، فليس من الله في شـيء))، استأنف بعده (إلا)، على معنى: إلَّا أن يكون الخوف يحمله عليه، فعلى هذا التأويل يسوغ الوقف على شيء، وأجاز الابتداء بـ (إلَّا) هنا، وفيه ضعف؛ لأنَّ (إلَّا) حرف استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النفي، أو النفي بعد الإثبات؛ فهي متعلقة بما قبلها في جميع الأحوال، مع أنَّ أبا حاتم في باب الوقف والابتداء هو الإمام المقتدى به في هذا الفن، ووافقه الكواشـي، وقال: إلَّا أن يجعل حرف الاستثناء بمعنى: اللَّهُمَّ، وَاللهُ أعلمُ بكتابه.

- وفصَّل أبُو العَلاء الهمذاني؛ حيث قال: من العلماء من قال: إذا كان بعد الاستثناء كلام تام، جاز الابتداء بإلَّا إذا لم يتغير معنى ما قبلها، نحو: ((أَسْفَلَ سَافِلِينَ(5) إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون)) (التين: 5،6)، وقوله: ((فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (24) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا)) (الانشـقاق: 24، 25)، وكقوله: ((وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ (159) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا)) (البقرة: 159، 160)، وأما لو تغير بالوقف معنى ما قبله نحو: ((فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا)) (العنكبوت: 14)، و((وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ)) (الأحقاف: 3)، ((فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)) (البقرة: 249)، ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (30) إِلَّا إِبْلِيسَ)) (الحجر: 30، 31)، فلا يبتدأ بـ (إلَّا)، وأما إذا لم يكن بعدَ (إلَّا) كلام تام، بل كان متعلقًا بما قبله، فلا يوقف دونه، وقال ابن مقسـم: إذا كان الاسـتثناء متصـلًا، فالوقف على ما بعدها أحسـن، نحو: ((تولوا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)) (البقرة: 246)، ((فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ))، (البقرة: 249)، ((فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا)) (العنكبوت: 14)، إلَّا أن يكون الاستثناء بعد الآية فيوقف على ما قبل إلَّا لتمام الآية وعلى ما بعدها؛ لتمام الكلام، نحو: ((وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (39) إِلَّا عِبَادَكَ)) (الحجر: 39، 40).

((إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ إِلَّا عَجُوزًا)) (الصـافات: 134، 135). وإن كان منقطعًا عما قبله فالوقف على ما قبل (إلَّا) أجود، وعلى ما بعدها حسـن، ثم ما كان منه رأس آية ازداد حسـنًا في الوقف، فمن المنقطع قبل تمام الآية قوله: ((لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ

عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ)) (البقرة: 150) هنا الوقف، ثم يبتدئ: ((إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ)) (البقرة: 150)، وكذلك: ((لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ)) (النساء: 148)، ((لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا)) (مريم: 62)، ((لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى)) (الدخان: 56)، والتام في ذلك كله آخر الآية، وأما المنقطع بعد تمام الآية فقوله: ((قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا)) (الحجر: 58 – 60)، ((عَذَابٌ وَاصِبٌ إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ)) (الصافات: 9، 10)، ((بَرْدًا وَلَا شَرَابًا إِلَّا حَمِيمًا)) (النبأ: 24، 25)، ((أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا)) (التين: 5، 6)؛ فإنَّ اللفظ لفظ الاستثناء، والتقدير: الرجوع من إخبار إلى إخبار، ومن معنى إلى معنى، وللعلماء في ذلك اختلافٌ كبير يطولُ شرحه، وحاصله: أنَّ الاستثناء إن كان يتعلق بالمستثنى منه لم يوقف قبل إلا؛ وإن كان بمعنى لكن؛ وأن ما بعده ليس من جنس ما قبله، وقف عليه، نحو: ((لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ)) (البقرة: 78)، ((إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى)) (الليل: 20)، ((إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ))، (النساء: 157)؛ إذ لم يستثن (الظن) من العلم؛ لأنَّ (اتباع الظن) ليس بعلم، المعنى: لكنهم يتبعون الظن، والنحويون يجعلون هذا الاستثناء منقطعًا؛ إذ لم يصح دخول ما بعد (إلَّا) فيما قبلها، ألا ترى أنَّ «الأماني» ليست من الكتاب، وتكون (إلَّا) بمعنى الواو عند قوم، نحو قوله: ((إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ)) (العنكبوت: 46)، وكقوله: ((إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا)) (النمل: 11)، ونحو قوله: ((وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً)) (النساء: 92) قال أبو عبيدة بن المثنى: (إلَّا) بمعنى الواو؛ لأنه لا يجوز للمؤمن قتل المؤمن عمدًا ولا خطأ، ومن الاستثناء ما يشبه المنقطع كقوله: (وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)، (يونس: 61)، فقوله: (إلَّا في كتابٍ) منقطع عما قبله؛ إذ لو كان متصلًا لكان بعد النفي تحقيقًا، وإذا كان كذلك وجب أن يعزب عن الله تعالى مثقال ذرة وأصغر وأكبر منها إلَّا في الحال التي استثناها، وهو قوله: (إلَّا في كتاب مبين)، وهذا لا يجوزُ أصلًا، بل الصحيح الابتداء بـ (إلَّا) على تقدير الواو، أي: وهو أيضًا في كتاب مبين، ونحو ذلك قوله: ((وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)) (الأنعام: 59)، ومعنى (فليس من الله في شيء)، أي: ليس من توفيق الله وكرامته في شيء، أو ليس فيه لله حاجة، أي: لا يصلح لطاعته، ولا لنصرة دينه، وقال الزجاج: معناه من يتول غير المؤمنين فالله بريء منه".( الأشموني، 2008، 134).

**ثالثا: اللطيفة التفسيرية**: فاللطائف التفسيرية هنا متعلقة بمعاني إلا، 1- فقد تكون (إلا) للاستثناء عند الاتصال. 2- وقد تكون بمعنى (لكن) عندما يكون الاستثناء منقطعا. 3- وقد تكون بمعنى الواو عند بعضهم كما ذكر الأشموني عن أبي عبيدة سابقا. وسماه الاستثناء شبه المنقطع، فذكر الأشموني هذه الثلاثة المعاني لحرف الاستثناء: إلا، ومعاني (إلا) من المواطن التي خاض فيها العلماء، وقد ألف القرافي كتابه الاستغناء في الاستثناء، وأجاد فيه أيما إجادة، وبقيت حالة من حالات (إلا) لم يذكرها الأشموني، وهي أنها قد تكون بمعنى غير، أي إنها تعرب صفة مع ما بعدها ولم يذكرها ربما لأنها وردت في آية واحدة فقط، هي قول الله: (( لو كان فيهما آلهة إلا اللهُ لفسدتا))، فهي هنا بمعنى غير، ولا يستقيم معنى الآية إلا بهذا؛ (ابن هشام، 1985، 102).

**المبحث الثالث: اللطائف التفسيرية المتعلقة بالوجوه الإعرابية:**

نجد ذلك في كثيرٍ من الآياتِ؛ حيث يذكر وجوهاً متعددةً حسب الوقف، فمثلا، في إعراب الحروف النورانية في أوائل السور ساق الوجوه الإعرابية حسب الوقوف، وقد أورد الخلاف هل الأصل أنها معربة أم مبنية، فعلى الرأي القائل بأنها معربة، ذكر في إعراب أول سورة البقرة عدة أوجه:

**النموذج الأول**: في قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة: 1-2)

واللطائف التفسيرية التي نجدها هي هذه الوجوه التفسيرية التي تتعدد حسب الإعراب، ولا شك أنه ينبغي لمفسر كتاب الله أن يكون ملما بهذه الوجوه الإعرابية ومعانيها. وهي كالتالي:

**أوجه إعراب**( الٓمٓ):

**أولا: أعربها الأشموني على هذه الوجوه:**

1- لا محل لها من الإعراب. ويرى الباحث أنه يترتب على هذا الأعراب أنه ليس لها معنى، وهذا كلام يأباه العقل السليم. فالرأي هذا مرجوح.

2- أن لها محلا من الإعراب، وهي إما الرفع وإما النصب(الأشموني، 2008، 54/1):

- الرفع على أنها مبتدأ؛ وعلى هذا فالخبر محذوف أو مذكور.

- الرفع على أنها خبر المبتدأ؛ وعلى هذا فالمبتدأ إما محذوف أو مذكور.

- النصب: بإضمار فعل: يفهم من السياقِ تقديره: اقرؤوا (الٓمٓ).

- النصب على إسقاط حرف القسم: و(الٓمٓ)، فواو القسم محذوف، كقول الشاعر:

ذَا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُه بِلَحْمٍ ... فَذَاكَ (أَمَانَةَ) اللهِ الثَّرِيدُ، (مجهول قائله، يعقوب،1996م،303/3).

أي: وأمانةِ الله الثريد، وكقول الشاعر:

فَقالَت يَمينُ اللَهِ ما لَكَ حيلَةٌ ... وَما إِن أَرى عَنكَ الغِوايَةَ تَنجَلي، (امرؤالقيس، ديوانه،د،ت، 14)

أيْ: فقالت يَمِينٌ باللهِ. قال جرير:

تَمُرُّونَ الـدِّيَـارَ فَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إذًا حَرَامُ، (ابن حبيب،شرح ديوان جرير،278/1).

أي: تمرون بالديار.

ثم ساقَ الأشموني الوقفَ ونوعَه حَسْبَ الإعْرابِ، فالإعرابُ يحددُ نوعَ الوقفِ عنده، فقال:

- الٓمٓ: وقفٌ تامٌ: وما بعده مستقل إعرابيا، حيث أعطى خمسة توجيهات، هي:

- ذلك: مبتدأ ، وهدى: خبر.- ذلكَ: مبتدأ ، وفيه: خبر.- ذلك مبتدأ، وموضع (لا ريب فيه): خبر، كأنك قلت: ذلك الكتاب حق بهدى.- ذلك مبتدأ، الكتاب: خبر.- ذلك مبتدأ، والكتابُ نعتٌ أو بدلٌ، والخبر: لا ريبَ فيه.

-الٓمٓ: وقفٌ كافٍ: والخبرُ محذوفٌ، تقديره: هذه (الٓمٓ)، أو هذا (الٓمٓ).

الٓمٓ: وقف حسن: إن نصبتَ بمحذوف، أي: اقرأ: (الٓمٓ)، (الأشموني، 2008، 54/1).

**ثانيا: لا وقفَ علَى الأعاريبِ الآتيةِ:**

1- بإضمارِ حَرفِ القَسمِ: و(ذلك الكتاب) قامَ مقام جوابِ القسم، كأنه قال: وحقّ هذه الحروف. وعلل الأشموني عدم الوقف أن المعنى: "وحقّ هذه الحروف إن هذا الكتابَ، يا محمدُ، هو الكتابُ الذي وعدت به على لسانِ النبيينَ من قبلك، فهي متعلقة بما بعدها لحصولِ الفائدةِ فيه، فلا تُفْصَلُ عنه، لأن القَسَمَ لا بد له من جوابٍ، وجوابه بعده، والقسمُ يفتقر إلى أداةٍ، وهنا الكلام عار من أداةِ القسم" (الأشموني، 2008م، 54/1).

2-(الٓمٓ): مبتدأ، ذلك: خبر المبتدأ.

3- ( الٓمٓ) مبتدأ، ذلك: مبتدأ ثان، والكتابُ خبره، والجملة خبر (الٓمٓ)"، (الأشموني، 2008، 54/1).

الأوجه الإعرابية عددها ستة احتمالات: 1- لا محل لها من الإعراب، 2-الرفع على الابتداء 3- الرفع على الخبرية، 4- النصب على إضمار فعل 5- النصب بحذف حرف الجر( نزع حرف الخفض) 6-الجر: بإضمار حرف الجر وإبقاء عمله.

نلحظ من تحديده الوقف والإعراب أنه ربط عدم جواز الوقف بالترابط بين المبتدأ والخبر، فحينَ تكونُ (الٓمٓ): مبتدأ، والخبر ما بعدها سواء كان مفردا أو جملة، مُنعَ الوقفُ، للترابط بين المبتدأ والخبر. وحينَ تكونُ (الٓمٓ) مستقلةً عما بعدها يجوزُ الوقفُ فالأمرُ كله يتعلقُ بالإعرابِ.

**ثالثا: اللطيفة التفسيرية**: تأتي اللطيفة من حيث المعنى المترتب على الإعراب فالأرجحُ جَعْلُها جملةً تامة بدليلِ أن النبي كان يقفُ عليها ( الٓمٓ )، فقد كان يقف عند رؤوس الآي، ونرى علماء البلاغة يرون أن في قول من قال: ذلك مبتدأ والخبر الكتاب: أن فيه من البلاغةِ ما فيه؛ لأنَّ جملةَ: "ذَٰلِكَ الْكِتَابُ" أفادت أن القرآن الكريم هو الكتابُ الكاملُ، الذي بلغ الغاية القصوى في كمالِ الهداية، وترجع هذه الإفادة إلى تعريف الطرفين؛ تعريف المسند إليه باسم الإشارة الدال على البعيد (ذَٰلِكَ)، إشارة إلى بعد المنزلة وعلو المكانة، وتعريف المسند بالألفِ واللامِ (الْكِتَابُ)، فهو يفيد الحصر،(الطاهر بن عاشور، 1984م، 221/1)، ومن أعرب جملة(لَا رَيْبَ فِيهِ) خبرا ثانيا فإنها: تفيد نفيَ الريب عنه، وأنه لا يتطرق إليه شك، وهذا تقريرٌ وتأكيد لمعنى الجملة الأولى؛ إذ يلزم من بلوغ القرآن الكريم درجة الكمال ألا يكون محلًّا للريبِ والشك، فجاءت جملة (لَا رَيْبَ فِيهِ) مقررةً لهذا المعنى ومؤكِّدة له. قال الجرجاني: " (لا ريب فيه)، بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: (ذَٰلِكَ الْكِتَابُ)، وزيادةُ تَثْبيتٍ له، وبمنزلة أنْ تقولَ: "هو ذلك الكتابُ، هو ذلك الكتابُ"، فتعيدُه مرة ثانية لتثبته، وليس يثبت الخبرِ غيرَ الخبر، ولا شَيءَ يتميّزُ به عنه فيحتاجُ إلى ضامٍ يَضُمُّه إليه، وعاطفٍ يعطفه عليه" (الجرجاني،1992م 1/ 227) . وهذه هي اللطيفة التفسيرية التي أشار إليها الأشموني إعرابا وجعلها من احتمالات الإعراب، ولكنه لم يصرح بها لأن المعاني المترتبة على الإعراب يراها مسلماتٍ؛ لذلك لا يحتاجُ إلى تصريح بها. وجملة (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)، تفيد بلوغ القرآن في الهداية مبلغًا لا يُدرك كنهه، حتى كأنه هداية محضة، وهذا مأخوذٌ من تنكير (هُدًى) الذي يدل على التعظيم، ومن أنه لم يقل: هادٍ، بل (هُدًى)، و (هُدًى): خبر لمبتدأ محذوف؛ أي هو هدى، فهو الهداية نفسُها، ولا يخفَى عليك تأكيد هذه الجملة لمعنى الجملة الأولى (ذَٰلِكَ الْكِتَابُ)؛ ولذا تُرك العطف بين هذه الجمل؛ لأن بينها اتصالا قويا، فهي لا تحتاج إلى ربط بالواو.

**النموذج الثاني في قوله تعالى:** ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا

وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ البقرة: ٢٦

قال الأشموني: "(مثلًا ما بعوضة): يُبنى الوقف على (ما) وعدمه على اختلاف القراء والمعربين لـــ (ما). و (بَعُوضَـــةً)، قُرئ: (بعوضـة) بالرفع، والنصـب، والجر؛ فنصـبها من سـبعة أوجه، (الأشـمـونـي، 2008، 66/1)، و(الـنـكـزاوي، الاقـتـداء، 1413ه،135).

**أولاً: أوجه الإعراب:**

**أوجه النصـب:** ذكر الأشـموني سـبعة أوجه، هي: 1 - كونها منصـوبة بفعل محذوف، تقديره: أعني بعوضـة. 2 - أو صـفة لـ (ما). 3 - أو عطف بيان لـ (مثلًا). 4 - أو بدلًا منه. 5 - أو مفعولًا بـــ (يضرب)، و (مثلًا) حال تقدمت عليها. 6 - أو مفعولًا ثانيًا لـ (يضـرب). 7 - أو منصـوبة على إسـقاط (بين)، والتقدير: ما بين بعوضـة، فلما حذفت ( بين) أعربت (بعوضـة) كإعرابها، أنشـد الفراء:

يا أَحسَنَ النَّاسِ ما قَرْنًا إلى قَدَمٍ ... ولا حِبالَ مُحبٍّ واصلٍ تَصِلُ،

(لم ينسب لشاعر، شُرَّاب، 2007، 232/6).

أراد: ما بين قرن إلى قدم، وعليه لا يصلح الوقف على (ما)؛ لأنه جعل إعراب (بين) فيما بعدها؛ ليعلم أنَّ معناها مراد فـ(بعوضة) في صلة (ما)، (الأشموني،2008، 66/1).

**أوجه الرفع:** (بعوضـةٌ) ترفع من ثلاثة أوجه، (القراءة ليسـت عشـرية، ابن سـوادة ، 2007، 482): 1 - كونها خبر المبتدأ محذوف، أي: ما هي بعوضـة. 2 - أو أنَّ (ما) اسـتفهامية، و (بعوضة) خبرها، أي: أيُّ شيء بعوضة. 3 - أو المبتدأ محذوف، أي: (هو) بعوضة. (الأشموني،2008، 67/1).

**أوجه الجر:** وجرها من وجه واحد، (لم أجد قراءة الجر في كتب القراءاتِ)، ( ابن سوادة المغربي،2007م،482)

**ثانيا: توجيه الأشموني للأعاريب:**

1 - وهي كونها، أيْ: (بعوضـةً) بدلًا من (مثلًا): قال الأشـموني: "بدلا من مثلا على توهم زيادة الباء والأصل: ( إن الله لا يستحي بضـرب مثل بعوضـة). وهو تعسـف ينبو عنه بلاغة القرآن العظيم، والوقف يبين المعنى المراد؛ فمن رفع (بعوضـةٌ) على أنها مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، كانَ الوقفُ على (ما) تامًّا، ومن نصـبها، أيْ: (بعوضـةً) بفعلٍ محذوفٍ كانَ كافيًا؛ لعدم تعلق ما بعدها بما قبلها لفظًا لا معنى، وكذلك يكون الوقف على (ما) كافيًا؛ إذا جعلت (ما) توكيد؛ لأنها إذا جعلت تأكيدًا لم يوقف على ما قبلها، وأما لو نصـبت ( بعوضـةً) على الاتباع لـ (ما)، ونصبت (ما) على الاتباع لـ (مثلًا) فلا يحسن الوقف على ( ما)؛ لأنَّ (بعوضة) متممة لـ (ما)، كما لو كانت (بعوضة) صفة لـــ (ما)، أو نصبت بدلًا من (مثلًا)، أو كونها على إسقاط الجار، أو على أنَّ (ما) موصـولة؛ لأنَّ الجملة بعدها صـلتها، ولا يوقف على الموصـول دون صـلته، أو أنَّ (ما) اسـتفهامية و(بعوضـة) خبرها، أو جرت (بعوضـــة) بدلًا من (مثلًا)، ففي هذه الأوجه السبعة لا يوقف على ( ما)؛ لشـدة تعلق ما بعدها بما قبلها، وإنما ذكرت هذه الأوجه هنا لنفاسـتها؛ لأنها مما ينبغي تحصـيله وحفظه"، (الاشموني، 2008، 66/1)، ولابن عطية كلام مقارب لهذا في تفسيره، (ابن عطية، 1422ه، 111/1). وكلام الأشموني ملخص في غـايـة الجودة فقد بيَّن الإعراب وبيَّن الوقف الـذي يترتب على المعنى. وهذه الأعاريب يتناقلها جل المفسـرين بدءا بأبي حيان ثم تلميذه السمين ثم ابن عادل الدمشقي إلى أبي السعود فالبيضـاوي ثم الشهاب الخفاجي في حاشيته، الذي أضاف وجهين إعرابيين؛ قال الشـهاب (أحمد بن محمد شـهاب الدين الخفاجي، ولـه حاشـيـة على البيضـــاوي، ت: 1069ه) الأعلام للزركلي، 2002م، 238/1): ففي نصـب (بعوضـــةً) وجوه من الإعراب تسعة، وهي أن تكون:1 - صفة لما. 2- بدلاً منها. 3- عطف بيان إن قيل بجوازه في النكرات. 4- بدلاً من (مثلاً). 5- عطف بيان له إن قيل (ما) زائدة. 6- مفعولاً، ومثلاً: حال. 7- منصـوبا على نزع الخـافض والتقدير مـا من بعوضـــة فما فوقها كما نقل عن الفراء، والفاء بمعنى إلى كما في قوله:

يا أحسـن الناس ما قرناً إلى قدمٍ ..... ولا حبالَ محبٍ واصـلٍ يَصِلُ، (لم ينسب لشاعر، شُرَّاب، 2007، 232/6).

8-مفعولاً ثانيا 9- مفعولا به أوّل، (الشهاب، د،ت، 88/2).

**ثالثا: للطيفة التفسيرية:** في إعراب (ما) زائدة، لأننا إذا أعربنا (ما) صـلـة أو زائدة، فالمعنى يزداد تألقا لأن حروف الزيادة تفيدُ التوكيدَ، وهذه هي اللطيفة التفسـيرية، كما هو معروف لأنَّ كُلَّ الحروفِ التي نقول عنها أنها صـلـة أو زائدة، ففائدتها التوكيد "الزيادة هي زيادة فضـل لا زيادة فضـلة"، وكتبُ البلاغةِ كلُّهَا تنص أن أحرف الزيادة تفيد التوكيد، (حبنكة، 1996، 192/1)، **أما** معنى (فوقها) حسـب القراءتين فقال الآلوسـي: "والمرادُ بالفوقيةِ إمَّا الزيادة في حجم الممثل به فهو ترقٍّ من الصـغير للكبير، وبـه قـالَ ابنُ عبـاسٍ، أو الزيـادة في المعنى الـذي وقعَ التمثيل فيه وهو الصـغر والحقارة فهو تنزلٌ من الحقير للأحقر، وهذان الوجهان على القراءة المشـهورة(النصـبَ)، وأما على قراءة الرفع، فقد قالوا: إن جعلت(ما) موصـولة ففيه الوجهان، وإن جعلت استفهامية تعين الأول؛ لأن المبهم مبتدأ من البعوضة إذ ذاك، وقيل: أراد- ما فوقَها- ومَا دُونَها فاكتَفَى بأحدِ الشيئين عن الآخر، على حد سَـرابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ (النحل: 81)، فافهم"، (الآلوسي،1415ه، 209/1). وقالَ الطاهرُ بنُ عاشورٍ: " وَ(مَا): إبْهَامِيَّةٌ تَتَّصِلُ بِالنَّكِرَةِ فَتُؤَكِّدُ مَعْنَاهَا مِنْ تَنْوِيعٍ أَوْ تَفْخِيمٍ أَوْ تَحْقِيرٍ،

نَحْوِ لِأَمْرٍ مَا وَأَعْطَاهُ شَـيْئًا مَا. وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا مَزِيدَةٌ لِتَكُونَ دَلَالَتُهَا عَلَى التَّأْكِيدِ أَشَدَّ"، (ابن عاشور، 1984م، 362/1).

فالأشـموني لم يوضـح اللطيفة التفسـيرية وهي الفائدة المعنوية لكونها (صـلة أو زائدة)، بل ذكر ذلك ليدل على الفائدة المعنوية التي تعني التأكيدِ والتقوية للمعنى، والسببُ أن هذا من المسلماتِ عنده، خاصـةً أن الكتابَ ألفه لأهلِ الاختصـاصِ الذين يكونُ مثلَ هذه المعلومات عندهم من البدهيات.

**النموذج الثـالـث: في قولـه تعـالى:** ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ البقرة: ١٧٧

**أولاً: أوجـه الإعراب**: الإعراب الـذي نعنيـه في هذه الآيـة، هو نصب كلمة: الصابرينَ.

**ثانيا: توجه الأشـموني**: قالَ الأشـموني: " -(والموفون): مرفوع خبر مبتـدأ محـذوف، أي: وهم الموفون، والعـامـل في (إذا) الموفون، أي: لا يتـأخر إيفـاؤهم بـالعهد عن وقت إيقاعه، قاله أبو حيان، وليس بوقف إن عطف على الضـمير المسـتتر في ((من آمن))، كـأنـه قـال: ولكن ذوي البر من آمن، ومن أقـام الصـلاة، ومن آتى الزكاة، ومن أوفى.

-(إذَا عَاهَدُوا): حسن، **و(الصابرين): منصوب على المدح** كقول الشاعر:

لَا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِين هُمُ ... سُـمُّ العَدَاةِ وَآفَةُ الجزر النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ، (الخرنق بنت هفان القيسـية، (القالي، 1926م، 158/3).

-(وَحِينَ الْبَأْسِ): كافٍ غير تام، وقال أبو حاتم السجستاني: تام، قال السـخاوي: وما قالهُ خطأ؛ لأن قوله: (أولئك الذين صـدقوا) خبر، وحـديـث عنهم فلا يتم الوقف قبلـه. -(الْمُتَّقُونَ ): تام".(الأشموني، 2008، 1/ 96).

**ثالثا: اللطيفة التفسـيرية:** في هذه الآية لطيفة ذكرها الأشـموني وهي لطيفة بلاغية في قول الله: (والصـابرين في البأسـاء ...) حيث جاءت بـالنصـب ولو أننا عطفنا، فـالأصـلُ أن نقولَ: (والصـابرون) بالرفعِ، فلماذا جاءتْ بالنصب؟ هنا خاض العلماء خاصـة من ناحية نحويةٍ، حتى قال ذوو الإحن: إنها غلط، وقد رَدَّ عليهم العلماء الراسـخون؛ قال القرطبي: "وَالصَّـابِرِينَ": نُصِـبَ عَلَى الْمَدْحِ، أَوْ بِإِضْـمَارِ فِعْلٍ. وَالْعَرَبُ تَنْصِـبُ عَلَى الْمَدْحِ وَعَلَى الذَّمِّ كَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِفْرَادَ الْمَمْدُوحِ وَالْمَذْمُومِ وَلَا يُتْبِعُونَهُ أَوَّلَ الْكَلَامِ، وَيَنْصِـبُونَـهُ. فَأَمَّا الْمَدْحُ فَقَوْلُـهُ:" وَالْمُقِيمِينَ الصَّـلَاةَ " (النساء: 162). وَأَنْشَدَ الْكِسَائِيُّ:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ ... إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا ... وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيهَا

(لمـالـك بن خيـاط العكليّ، أو لابن حمـاط العكلي، (يعقوب، 1996م، 288/8).

وَأَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

النَّـازِلِينَ بِكُـلِ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَـاقِدَ الْأُزْرِ، (الخرنق بنت هفان ، (القالي، 1926م، 158/3).

وَقَالَ آخَرُ:

نَحْنُ -بَنِي ضبة- أصحابَ الجمل .... (لا نهاب الموتَ إن الموت نزل)، قاله الأعرج المعنى، (المرزوقي، 2003م، 310).

وَهَذَا مَهْيَعٌ فِي النُّعُوتِ، لَا مَطْعَنَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ، مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَا بَيَّنَّا. وَقَالَ بَعْضُ مَنْ تَعَسَّـفَ فِي كَلَامِهِ: إِنَّ هَذَا غَلَطٌ مِنَ الْكُتَّابِ حِينَ كَتَبُوا مُصْحَفَ الْإِمَامِ، قَالَ: وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ نَظَرَ فِي الْمُصْـحَفِ فَقَالَ: أَرَى فِيهِ لَحْنًا وَسَتُقِيمُهُ الْعَرَبُ بِأَلْسِنَتِهَا. وَهَكَذَا قَالَ فِي" وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ" (النساء: 162) ، وفي (وَالصَّـابِئُونَ) (المائدة: 69). وَالْجَوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ" (القرطبي، 1964م، 2/ 239).

وقال صاحب الكشاف: "والْمُقِيمِينَ الصلاة: نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد فسره سيبويه على أمثلة وشـواهد. ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصـحف. وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان"،(الزمخشـري، 1407ه،1/ 590)، والعجيب أن الأشـموني ذكر وجه نصـب هذه الكلمة(الصـابرين) رغم أنه لا دَخلَ لها بـالوقفِ، وليس فيها قراءاتٌ؛ لكنـه أراد أن يرد على أصـحـابِ الأهواء ويبين صـوابية الآية، وكعادته يذكرها ذكرا سـريعا يسـوقها مسلمات دونَ توضـيح أو بيانٍ. والنصـبُ على المدح هو البلاغة في أجلى صـورها، النصـب على المدح أو النصـب على الاختصـاص، يدل على مزيد عناية. وهذه هي اللطيفة التفسيرية.

**-النموذج الرابع: في قوله تعالى:** ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ

يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ آل عمران: ١٣

**أولا: أوجه الإعراب**: لكلمة: فئة وكلمة أخرى: رفعا ونصبا وجرا، ولكن الذي يعنينا هو الرفع كلمة: فئة مبتدأ، وهي نكرة ما المصوغ للابتداء بها، الجواب قدروا كلمة محذوفة هي صفة لها وهي: فئة (مؤمنة)، دلت عليها الآية بعدها كافرة فدل على أن المحذوف (مؤمنة) والخبر جملة: تقاتل في سبيل الله، وفي مقابل هذه الجملة: أخرى كافرة (مبتدأ وخبر)، وولدينا جملة محذوفة هي: (تقاتل في سبيل الطاغوت)، دلت عليها الآية قبلها: يقاتلون في سبيل الله.

**ثانيا: توجيه الأشموني**: قال الأشموني: "(الْتَقَتَا): كاف لمن رفع (فئةٌ) بالابتداءِ، وسوغ الابتداء بها التفصيل، وثَمَّ صفةٌ محذوفة تقديرها: فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت، فحذف من الجملة الأولى ما أثبت مقابله في الجملة الثانية، ومن الثانية ما أثبت مقابله في الأولى، وهو من النوع المسمى بالاحتباك من أنواع البديع، وهي قراءة العامة، وليس بوقف لمن قرأ: (فئةٍ) بالجر، (تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة) صفة أو بدل من (فئتين) بدل تفصيل، نحو:

حَتَّى إِذَا مَا اسْتَقَلَّ النَّجْمُ فِي غَلَسٍ ... وَغُودِرَ البَقْلُ مَلْوِيٌّ وَمَحْصُودُ

أي: بعضه ملوي، وبعضه محصود، ويجوز عربية نصب (فئةً)، و (كافرةً) على الحال من الضمير، أي: التقتا مختلفتين، وقرئ: (فئةً) بالنصب على المدح، أي: أمدح فئة، وأخرى كافرة بالنصب على الذم، أي: وأذم أخرى، وعلى القراءتين ليس بوقف، والوصل أولى.(رَأْيَ الْعَيْنِ): حسن، وقيل: كاف. (مَنْ يَشَاءُ): تام.

(لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ): أتم منه، ولا وقف من قوله: (زين للناس) إلى (والحرث)؛ لأنَّ العطف صيرها كالشيء الواحد، الأشموني، 2008م، 1/ 128).

**ثالث: اللطيفة التفسيرية**: هنا هي في إعراب الرفع: فئةٌ، فعلى هذه القراءة بالرفع نجد لدينا حذف جمل، وهو يسمى عند النحاة بالحذف، ويسمى عند البلاغيين الإيجاز، ولكن لأنه حذف في مكانين، وذكر في كلٍ ما يدل على المحذوف؛ يسمى احتباكا، وهو ما هو في علم البلاغة، وهذه هي اللطيفة البلاغة القرآنية. ولطيفة أخرى قد تكررت هي النصب على المدح، فـ(فئةً)، بالنصب على المدح، وهي أحد الأساليب في البلاغة العربية، قال السيوطي في معترك الأقران في إعجاز القرآن: " من أنواع البديع الاحتباك، وهو نوع عَزِيز، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، كقوله تعالى: (ومَثَل الذين كفروا كمثل الذي يَنْعِقُ). التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي يَنعِق، والذي يُنْعَق، (السوطي، 1988م، 243/1).

- **النموذج الخامس: في قوله تعالى:** ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ آل عمران: ٥٥

**أولا: الأوجه الإعرابية**: في هذه الآية الإعراب الذي نقصده، هو أين مفسر الضمير في اتبعوك (كاف الخطاب، لمن يعود؟)، وبناء عليه واو الجماعة لمن يعود أيضا في الفعل اتبعوك؟

**ثانيا: توجيه الأشموني**: قال الأشموني: " (مُتَوَفِّيكَ): جائز، ومثله (ورافعك إليَّ)، وليس منصوصًا عليهما، والأولى وصلهما، وقيل: هو من المقدم والمؤخر، أي: رافعك إليَّ حيًّا، ومتوفيك. (وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا): حسن، إن جعل الخطاب في (اتبعوك) للنبي - صلى الله عليه وسلم -، والذين اتبعوه هم المسلمون، أي: وجاعل الذين اتبعوك، يا محمد، فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة، فهو منقطع عما قبله في اللفظ، وفي المعنى؛ لأنَّه استئناف خبر له، ومعنى قوله: (فوق الذين كفروا)، أي: في الحجة وإقامة البرهان، وقيل: في اليد والسلطنة والغلبة، ويؤيد هذا ما في الصحيح عن ثوبان قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله))، (مسلم، د،ت، 1524/3)، وقيل: يراد بالخطاب عيسى، وليس بوقفٍ إن جعل الخطاب لعيسى- عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام- ولا يخفى أنَّ المذكور في الآية الشريفة إنما هو عيسى؛ لكون الكلام مع اليهود الذين كفروا به، وراموا قتله، وما في خط شيخ الإسلام، وفي النسخ القديمة موسى، لعله سبق قلم، أو تصحيف من النساخ، وفي ترتيب هذه الأخبار الأربعة أعني: (متوفيك)، (ورافعك إليَّ)، (ومطهرك)، و (وجاعل): ترتيب حسن؛ وذلك أنَّ الله تعالى بشره أولًا بأنه متوفيه ومتولي أمره، فليس للكفار المتوعدين له بالقتل سلطان ولا سبيل، ثم بشره ثانيًا بأنه رافعه إليه، أي: إلى سمائه محل أنبيائه وملائكته، ومحل عبادته؛ ليسكن فيها، ويعبد ربه مع عابديه، ثم ثالثًا بتطهيره من أوصاف الكفرة وأذاهم، وما قذفوه به، ثم رابعًا برفعة تابعيه على من خالفه؛ ليتم بذلك سروره، وقدم البشارة بنفسه؛ لأنَّ الإنسان بنفسه أهم، قال تعالى: (قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا)، (التحريم: 6)، وفي الحديث: (ابدأ بنفسك، ثم بمن تعول)، (صحيح، مركب من حديثين،

(الألباني، 1985م، 321/3)، (يَوْمِ الْقِيَامَةِ): جائز. (تَخْتَلِفُونَ): كاف؛ للتفصيل بعده" (الأشموني، 2008، 1/ 141).

**ثالثا: اللطيفة التفسيرية:** في هذه الآية، لدينا لطيفتانِ تفسيريتان: اللطيفة الأُولى: في ترجيح مَنْ المعنيُّ بهذه الآية، أهو عيسى أم محمد- صلى الله عليهما-؟ وهل هي على الاستئناف؟ وقد رجح الأشموني حسبَ قواعد الترجيح أن الصحيح أن الكلام في عيسى لأن السياق يدل عليه، حيث الأصل في عود الضمائر أن تكون على عائدٍ واحد، فلا تشتت الضمائر ولا تفرق الضمائر، هذه القاعدة الأولى، والقاعدة الثانية أيضا تقول: يعود الضمير إلى أقرب مذكور، وأقرب مذكور هو عيسى عليه السلام، فترجيح الأشموني يتسق وقواعد التفسير.

واللطيفة الثانية: في الترتيب الذي وضحه: (متوفيك)، (ورافعك إليَّ)، (ومطهرك)، و (وجاعل): وهي لفتة تدل على تذوقه للسياق القرآني، وحسن الترتيب والنظم. وهذا باب من أبواب البلاغة واسع.

الخاتمة وتتضمن النتائج التي توصل إليها الباحث، وكذلك التوصيات.

**أولاً-النتائج:**

- إن الأشموني تعرض للطائف تفسيرية متعلقة بالقراءات، في كتابه منار الهدى في بيان الوقف والابتداء أحيانا يتوسع في ذلك وأحيانا يلمح إليها لمحا سريعا.
- إن الأشموني تعرض وذكر لطائف تفسيرية متعلقة بالوقف والابتداء، في كتابه منار الهدى في الوقف والابتداء، أحياناً يتوسع في توضيح ذلك، وأحيانا يعرض ذلك بصورة مقتضبة.
- إن الاشموني توسع توسعا كبيرا في توجيه الإعرابات وذكر عللها، وقد ذكر في منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لطائف تفسيرية متعلقة بالأعاريب حيث ربط الإعراب بالمعنى غالبا.

وقد وجد الباحث أيضا في بحثه هذا عددا من النتائج الأخرى غير متعلقة بفرضياتِ البحث، منها:

- أن الوقف والابتداء متعلقٌ بالإعراب، والإعراب متعلق بالمعنى، فمدارُ المنعِ في الوقف والابتداء هو المعنى والإعراب.
- أن اختلاف المعربين أدَّى إلى اختلافِ الوقفِ واختلافِ أنواعه.
- اختلاف التفسير أدَّى إلى اختلافِ الوقف، واختلافِ أنواعه أيضا.
- اختلاف أهل الفن في تحديد مفهوم مصطلحات أنواعِ الوقف، وفي الإعراب، أدى إلى اختلافهم في تسمية الوقف.

**ثانياً: التوصيات:** بناء على نتائج البحث، يوصي الباحث بما يلي:

- أوصي إخواني الباحثين بإقامة الأبحاث حول كتب الوقف والابتداء خاصة الجامعة منها، ففيها فوائد تفسيرية رائعة، مثل كتاب العَمَّاني، وكتاب النكزاوي وغيرهما.
- أوصي المهتمين بإعراب القرآن أن يهتموا بكتب الوقف والابتداء ففيها من الأوجه الإعرابية ما ليس في كتب الإعراب خاصة أن بعضها يربط الوجه الإعرابي بالمعنى، وهذا هو الأهم والغاية من الإعراب.
- أنه ينبغي للقراء وأصحاب القراءات، أن يطالعوا كتب الوقف والابتداء خاصة الكتب الجامعة فكثير من الوقوف التي يمنعها قارئ يجيزها قارئ آخر لذلك الاحتمالات كثيرة حسب الأعاريب وتوجيهاتها الكثيرة.

**المصادر والمراجع**


1-الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت: 776هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ.

2-الإضاءة في بيان أصول القراءة، نور الدين علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم المصري الملقب بالضباع (ت: 1380 هـ)، (د،ت)، (د، ن).(د،ط).

3- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ات: 1117هـ)، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط3، 2006م - 1427هـ.

3-الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1394هـ/ 1974 م.

3- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، محمد عبد الله السيف، دار التدمرية، الرياض، ط3، 2009م.

4- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ)، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، ط2، 1405 هـ - 1985م

5- الأزهر في ألف عام، محمد عبد المنعم خفاجي (ت:1427 هـ)، الناشر: عالم الكتب - بيروت/ مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط2، 1407 هـ-1987م.

6- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت : 1393هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، 1415 هـ - 1995م.

7- الاقتداء في الوقف والابتداء، عبد الله بن محمد بن عبد الله ، معين الدين أبو محمد النكزاوي، (ت: 683ه)، تح: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، إشراف د. محمد سالم محيسن، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة رسالة دكتوراة للعام الجامعي(1413ه).

8- الانتصـــار للقرآن للباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاســم، القاضـــي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: 403هـ)، تح: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح - عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، ط1، 1422 هـ - 2001 م.

- الأمالي (شذور الأمالي) أو( النوادر)، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت: 356هـــ)، تح: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط2، 1344 هـ - 1926م

9- البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت: 1425هـــ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416 هـ - 1996م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

10- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : 1393هـــ)، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984هـ.

11- تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: 885 هـــ)، تح: عبد الله هاشم، د. هشام العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر،ط1، 1434 هـ - 2013م.

12- تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـــ)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، ط1 - 1419 هـ.

13- مفاتيح الغيب(التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3 - 1420 هـ.

14- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ( صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ.

15- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـــ)، تح: أحمد البردوني؛ وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964 م.

16- جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي، الملقب بساجقلي زاده، تح: غالم قدوري الحمد (ت:1150ه)، ط2، دار عمار، الأردن.

17- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: 1362هـــ)، تح: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

18- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي(عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى) عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت: 1069هـــ)، دار صادر – بيروت.

19- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي 403هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني(د،ت)، مؤسسة الرسالة.

20- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـــ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997م.

21- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (ت: 1429هـ)، مكتبة وهبة، ط1، 1413 هـ - 1992م.

22- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: 471هـــ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، : مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط3، 1413هـ - 1992م.

23- ديوان امرؤ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت: 545م)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف، القاهرة.

24- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح : د. نعمان محمد أمين طه، ط3،دار المعارف، القاهرة – مصر.

25- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـــ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط2، 1400هـ.

26- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـــ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط1، 1419 هـ -1998م.

27- ديوان: الراعي النميري؛ جمعه: رايْنهَرت فَايبَرت، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن - المعهد الألماني للأبحاث الشرقية لبنان، بيروت (1401 هـ - 1980 م).

28- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1427 هـ- 2007م.
29- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: 385هـ)، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1394 هـ - 1974م.
- شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: 421 هـ)، تح: غريد الشيخ، وإبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1424 هـ - 2003م
30- شرح نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه)، تح: محمد إبراهيم حور - وليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ط2، 1998م.
31- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت: 328هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط5، دار المعارف.
34- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ - 2001م.
35-الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه (ت: 745هـ)، المكتبة العنصرية – بيروت، ط1، 1423 هـ.
36- الضابط اللغوي في التفسير العلمي، د. هدى هشام إسماعيل الزيدي، إشراف: د. أنيس مالك الراوي، د. علي جميل السامرائي، 1425 هـ ... 2005م.
37- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، بهاء الدين السبكي (ت: 773 هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1، 1423 هـ - 2003م.
38- علل القراءات، للإمام السجاوندي، تح: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، ط1، 2006م.
39- علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، أحمد بن مصطفى المراغي (ت: 1371 هـ)، دار الكتب العلميّة.
40- الفصل والوصل في القرآن الكريم، منير سلطان، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط2، (د،ت).
41- القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، محمد حبش، دار الفكر – دمشق، ط1، 1419 هـ - 1999م.
42- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ات: 285هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3، 1417 هـ - 1997 م.
43- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988م.
44- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3 - 1407هـ.
45- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: 1061هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1418 هـ - 1997م.
46- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3 - 1414هـ.
47- المرشد في الوقف والابتداء للعماني، تحقيق ودراسة من بداية سورة المائدة إلى سورة الناس: لمحمد بن محمود بن محمد الأزوري، رسالة ماجستير إشراف الدكتور محمد بن عمر بن زمول، جامعة أم القرى، 1423ه.
48- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
49- مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث، د.حمدي صلاح الهدهد ، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2008م.
50- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير- تفسير الرازي)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3 - 1420 هـ.
51- مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارة للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1429 هـ - 2008م.
52- تفسير ابن عطية ( المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 – 1422ه.

53- تفسير الألوسي ( روح المعاني)، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت: 1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت ط1، 1415هـ.
54- معجم مؤلفات الوقف والابتداء، د. محمد توفيق محمد حديد، مركز تفسير للدراسات، الرياض، ط1، 2016م.
55- معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي، دار القلم – دمشق، ط1، 1422 هـ - 2001م.
56- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، ط1، 1408 هـ - 1988م.
57- المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1996م.
58- المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان(ت: 444ه)، تح: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، 2006.
59- المكتفى في الوقف والابتدا، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: 444هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، ط1، 1422 هـ - 2001م.
60-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تح: د. مازن المبارك ؛ محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م.
61- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا علي القاري، تح: أسامة عطايا، دار الغوثاني، دمشق، ط2 ،2012م.
62- الميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال زكريا العبد، دار الإيمان – القاهرة.
63- منار الهدى في الوقف والابتدا، أحمد محمد الأشموني، تح: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 2008م- 1429ه.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م.
64- نتيجة الفكر في إعراب أوائل السور، محمد عبد العظيم الصديقي الحصني الشافعي المعروف بابن عتيق(ت: 1088ه)، تح: أحمد رجب أبو سالم، ط1،مؤسسة العلياء القاهرة،2007م.
65-الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ)، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429 هـ - 2008م.
66- الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وصلته برسم المصحف، والقراءات والإعراب، لشيخنا الدكتور: ياسين جاسم المحيميد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر.